وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون (تيارت)
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر الموسومة بـ:

السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون 1870-1914م

من تقديم الطالبتين:
- مصاريعة حليمة
- ميهوبي فاطمة

الأستاذ المشرف:
أ. د. محمد بليل

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
فاطمة حباش	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	تيارت
محمد بليل	أستاذ دكتور	مشرفا ومقررا	تيارت
ليلى حمري	أستاذة محاضرة	مناقشا	تيارت

السنة الجامعية: 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

"شكروعرفان"

قال الله تعالى: " لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

(سورة إبراهيم الأية 07)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَن لا يشكرُ النَّاسَ لا يشكرُ اللهَ "

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم، الحمد الله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم، الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم للأمام، الحمد لله والصلاة على محمد أعظم النعم.

نتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم إلى أستاذنا العزيز الدكتور"محمد بليل" الذي لم يبخل علينا بكل ما لديه من معلومات ونصائح وتوجيهات طيلة انجازنا لهذه المذكرة، كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة جامعة ابن خلدون وبالأخص قسم التاريخ دون استثناء إلى كل من ساهم في غرس بذرة العمل فينا، لكم منا فائق الاحترام والتقدير.

اهداء

قال الله تعالى:" وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً "

إلى كل من كللهما الله بالهيبة و الوقار وعلمانا العطاء بدون انتظار إلى من تحملا مشقة السهروالتعب من أجل رؤيتنا في قمة النجاح إلى من نحمل اسمهما بكل افتخار، إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش ولم تدخر جهدا من أجل إسعادي (أمي الحبيبة)، إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، صاحب الوجه الطيب (والدي العزيز) فوجودكما كان سبب النجاح والفلاح في الدنيا والآخرة.

إلى من تطلعوا إلى نجاحي بنظرات الأمل وكانوا رفقاء لدربي، إلى من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب (إخوتي).

إلى صديقاتي اللواتي اشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور وإلى جميع عائلتي من كبير أو صغير، إلى كل من أبدو استعدادا لمساعدتي ولم يقصروا ولو بالكلمة الطيبة إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع رمزا وعرفانا لجهدهم و أتمنى أن يحوز على رضاكم.

حليمة

إهداء

قال الله تعإلى: " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

إلى كل من علمني حرف في هذه الدنيا و أنارلي طريقي وكان لي خيرعون إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من أخو اتي وأزواجهم و أبناءهم وإخوتي "خالد"،" العجال"، "عبد الله"،" محمد"

وإلى صديقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم وإلى كل من لهم أثرعلى حياتي ومن أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

فاطمة

قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
ع	عدد
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
تق	تقديم
مج	مجلد
تح	تحقيق
ج	جزء
ط خ و م	طبعة خاصة لوزارة المجاهدين
بالفرنسية	
Page	P
Pages	PP
Tome	T
sans date	S.D
Editions	ED
Opus citatum ou ouvrage cité	op. cit

مقـدمـة

عملت فرنسا جاهدة منذ أن وطأت أقدامها في الجزائر سنة 1830م، على ترسيخ دعائم وجودها ونهب ثروات الجزائريين و الاستيلاء على الأرض التي كانت من أولى اهتمامات المخطط الاستعماري الفرنسي، فمنذ البداية تردد الفرنسيون بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة أو إتباع سياسة الاحتلال المحدد والإدارة غير مباشرة ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجتهم، ليس هذا فحسب بل كان هذا الاستعمار الغاشم يرمي إلى أبعد من ذلك وهو القضاء على الكيان الجزائري الذي يتم من خلاله محو المقومات الشخصية الجزائرية، ومن ثمة القضاء على هويتها من بذورها الأصلية.

وتجسيدا لمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا شهدت الجزائر استعمارا استيطانيا بدأ منذ الأيام الأولى من الاحتلال الفرنسي، حيث أضحت بموجبه امتداد لفرنسا، هذه الفكرة التي نظر لها القادة الفرنسيون وكرست لها الحكومة الفرنسية كل شيء ممكن لكي تجعلها مشروعا حقيقيا، مقترفة في ذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وانتهاك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات النهب والسلب حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون وهي الأرض، لتبع ذلك بترسانة من القرارات والقوانين العقارية التي تهدف إلى تثبيت عمليات السلب والنهب لتسهيل عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين الأهالي إلى المستوطنين الأوروبيين، حيث سخرت لهذا كل الإمكانيات المادية والبشرية.

وايقانا منا بمدى أهمية المسألة العقارية لدى المؤرخين الفرنسيين، خصوصا المؤرخ شارل روبير أجيرون Charles Robert Ageron، اخترنا ان نتناول هذه المسألة كموضوع لمذكرتنا المعنونة ب" السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير اجيرون (1870-1914).

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في معرفة وفهم مختلف الجوانب السياسية الاستعمارية خاصة الجانب المتعلق بملكية الأرض وطرق انتزاعها من مالكيها وانتقالها للأوروبيين، كما تكمن أهمية الموضوع أيضا في دراسة السياسة العقارية الفرنسية من وجهة نظر المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون ومقارنتها بدراسات أخرى.

أسباب اختيار الموضوع

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الذاتية: تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة ومعرفة حيثيات السياسة العقارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي "شارل روبير آجيرون" .

الموضوعية: أما من الناحية الموضوعية، فتتمثل في إبراز السياسة العقارية التي انتهجتها فرنسا من خلال إصدارها عدة قوانين تعسفية قامت من خلالها بالسيطرة على المجتمع الجزائري بالإضافة إلى معرفة كيفية استغلال التشريعات العقارية لصالح المعمرين وعلاقتها بالاستيطان، ومن أجل مقاربة علمية لدراسة المؤرخ الفرنسي مع مصادر ومراجع أخرى من أجل استخلاص طبيعة السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر خلال الفترة المدروسة .

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في محاولة معرفة السياسة العقارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خلال فترة الحكم المدني [1870-1914م] من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون ومدى مقاربتها مع دراسات أخرى في نفس الموضوع،

من خلال هالاشكالية الرئيسية التالية :

ما هي طبيعة السياسة العقارية الفرنسية المنتهجة بالجزائر وتطور تشريعاتها؟ وما علاقتها بسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

1. ما هي الإجراءات المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية ضد ملكيات الجزائريين؟
2. ما هي أبرز تشريعات الاستعمار الفرنسي في المجال العقاري، التي استعملتها فرنسا للاستيلاء على الملكية العقارية وفيما تجلت أبرز أهدافها؟
3. كيف تم استغلال هذه التشريعات العقارية لصالح المعمرين وما مدى تأثيرها على المجتمع الجزائري؟
4. – ما موقف الجزائريين وردود فعلهم تجاه السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر؟

منهج البحث:

أما فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على **المنهج التاريخي الوصفي** الذي يقوم على سرد الأحداث وتتبع الحقائق ووصفها، بالإضافة إلى استخراج المادة التاريخية

من مصادرها ومراجعها وتوثيقها وعرض ووصف مظاهر السياسة الاستيطانية للتي اعتمدت عليها فرنسا في ذلك، من خلال توظيف **مناهج أخرى، كالمنهجين التحليلي والمقارن، من أجل استخلاص النتائج لتي توصل إليها البحث في دراسات عن موضوع السياسة العقارية في الجزائري وتطورات تشريعاتها خلال الفترة الأولى من الحكم المدني على عهد الجمهورية الثالثة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .**

خطة البحث:

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات قمنا بهيكلة البحث وفق خطة تتألف من مقدمة وفصل تمهيدي بالإضافة إلى ثلاثة فصول.

- **تناولنا في الفصل التمهيدي** السيرة الذاتية والعلمية للمؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون من النشأة إلى الوفاة، وسيرته العلمية وحصيلة أعماله المتعلقة بالسياسة العقارية الفرنسية بالجزائر .

-**أما الفصل الأول**: تعرضنا لدراسة تطور التشريعات الفرنسية في المجال العقاري واندرج ضمن هذا الفصل، ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: موسوم بطبيعة السياسة العقارية منذ الاحتلال الفرنسي كتمهيد للفصل من أجل معرفة طبيعتها وسيرورتها.

- **المبحث الثاني**: تطرقنا فيه لمراحل سياسة التشريعات العقارية قبل 1870م بهدف معرفة خصوصياتها وتطوراتها قبل فترة 1870م.

- **المبحث الثالث**: موسوم بتطور التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر بعد 1870م بالاعتماد على دراسات المؤرخ الفرنسي ومقاربتها بمصادر ومراجع أخرى بهدف تحليل طبيعة السياسة العقارية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة التي اعتمدناها في هذه الدراسة .

الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى تطور الملكية العقارية وعلاقتها بالاستيطان، نظرا لأهمية معرفة مراحل الاستيطان الفرنسي وعلاقته بسياسة التشريعات الفرنسية، حيث اندرج ضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** موسوم بتطور الاستيطان الأوروبي من خلال استفادة المعمرين لسياسة التشريع الفرنسية والامتيازات التي تحصلوا عليها للاستيلاء على أملاك الجزائريين .

- المبحث الثاني حول بناء القرى الاستيطانية، أما المبحث الثالث كان معنونا بـ "استغلال التشريعات العقارية لصالح المعمرين".

وبالنسبة للفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى انعكاسات السياسة العقارية على المجتمع الجزائري في المجالين الاجتماعي والاقتصادي من خلال مبحثين:

- الانعكاسات الاجتماعية للسياسة العقارية الفرنسية على الجزائريين.
- الانعكاسات الاقتصادية للسياسة العقارية الفرنسية على الجزائريين

وانهينا هذه الدراسة بخاتمة تتضمن جملة من النتائج التي توصلنا اليها خلال هذه الدراسة وملاحق وببليوغرافيا ، ومحتويات الدراسة .

مصادرومراجع البحث

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع تنوعت وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، منها المصادر والمراجع والمجلات والجرائد بالإضافة إلى الرسائل الجامعية وكذا الموسوعات وغيرها نذكر منها:

- دراسات شارل روبير آجيرون:منها :

- الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م بجزأيه الأول والثاني الذي أفادنا كثيرا في هذه الدراسة خصوصا وان موضوعنا يتمحور حول كتابات شارل روبير آجيرون.

- تاريخ الجزائر المعاصر بجزأيه الأو ل والثاني لمؤلف شارل روبير آجيرون والذي يخص كل ما يتعلق بتاريخ الجزائر .

مقالات عددية له باللغة الفرنسية غير مترجمة.

- كتاب الحركة الوطنية الجزائرية لأبو قاسم سعد الله، ودراسة عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض بجزأيه والذي أفادني كثيرا في موضوعي، وكتاب تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر لمحمد بليل والذي تناو ل فيه جوانب عدة ذات علاقة مباشرة بموضوع دراستي وغيرها من المصادر والمراجع ذات أهمية والتي استخدمناها في دراستنا.

أما فيما يخص الرسائل الجامعية نذكر أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر [1830-1930م] لصالح حيمر والذي أفادتني كثيرا في موضوعي وغيرها من الدراسات الأخرى .

صعوبات البحث:

يمكن القول دون شك انه لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من الصعوبات ، فكل بحث تواجهه العديد من الصعوبات المختلفة، واجهتنا أثناء دراستنا لهذا الموضوع ما يلي:

- صعوبة الوصول لجميع دراسات المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون.

- قلة المصادر باللغة العربية لهذا الموضوع وصعوبة ترجمة المصادر الفرنسية.
- صعوبة الوصول للوثائق الأرشيفية التي اعتمد عليها المؤرخ الفرنسي في دراساته التي هي جد مهمة لموضوعنا.

وفي الأخير، حاولنا الإحاطة بهذا الموضوع بتتبع مراحل السياسة الاستعمارية في المجالين التشريعي والاستيطاني وانعكاساتها على الجزائريين ونتمنى من أقلام أخرى الولوج لهذا الموضوع الهام و الحساس من تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر .

الفصل التمهيدي

السيرة الذاتية والعلمية للمؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون
Charles Robert Ageron

1. نشأته

ولد المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون يوم 6 نوفمبر 1923م في مدينة ليون الفرنسية في عائلة من الطبقة المتوسطة.[1]

تأثر في شبابه بأفكار المؤرخين الكاثوليك اليساريين، أمثال "إيرين مارون" Irene Maron و"أندريه ماندوز"Andre Mandoz وبتجربة الاحتلال الألماني والمقاومة[2]، اكتشف شارل روبير آجيرون لأول مرة واقع الاحتلال الغاشم بالجزائر سنة 1945م، وهو يؤدي ما تبقى له من الخدمة العسكرية وقد شاهد بأم عينيه المجازر التي ارتكبها الفرنسيون ضد الجزائريين المسلمين في النصف الأول من شهر ماي، عندما نظموا مظاهرات سلمية يوم 8 ماي للمطالبة بحق تقرير المصير، بعد أن ساهموا بالنفس والنفيس في تحقيق نصر الحلفاء ضد النازية، وكانت جرائمهم المرتكبة في سطيف وقالمة وخراطة بصفة خاصة، بمثابة الصدع الذي عمق الشرخ بين الجزائريين الأهالي المقموعين وبين المستوطنين الفرنسيين الذين استحوذوا على خيرات الجزائر. ثم تعرض للحادثة التي كشفت له عنصرية المستوطنين، وجعلته يوظف قلمه في إطار البحث العلمي لكشف مظالم الاستعمار، ومفاد الحادثة هذه أن نهره وذمه رهط من الأقدام السوداء العنصريين، جراء تنازله لإمرأة جزائرية عن مقعده في الحافلة التي كان يقلها وهو بزيه العسكري.

ثم شاء القدر أن يعود مرة أخرى إلى الجزائر، بصفته أستاذا عين في إحدى ثانويات الجزائر وبقي لمدة عشرة سنوات في منصب في مدرسة في ثانوية كبيرة في الجزائر العاصمة حيث بدأ بحثه عن تاريخ استعمار الجزائر [3].

عايش المؤرخ الفرنسي "أجيرون" مأساة الجزائريين عن قرب . ولاشك أن هذه الفترة الطويلة قد تركت بصماتها في نفسية المؤرخ وجعلته يرجح للكتابة الموضوعية ويتجاوز غطاء الإيديولوجية الاستعمارية[4] كان قريبا جدا من إيرين مارون الذي كان تلميذا له في ليون أثناء

---

[1] **Ageron Charles robert**, Article Notice version mise en ligne, Le 13 Fevrier2009,Le dernier modification Le 23decembre2021.

[2] Anonyme : « à la mémoire du charles robert Agéron » in Revue Outre mers, tome 95 N° 360-361 2éme semestre ; 2008, p 373.

[3] محمد أرزقي فراد، شارل روبير آجيرون .... رحيل المؤرخ الذي تحدى الايديولوجية الاستعمارية ، جريدة الشروق اليومي، الجزائر يوم 10/21/ 2008، الحلقة الأولى.

[4] Anonyme : « à la mémoire du charles robert Agéron » op cit, p 373.

الاحتلال حيث كان مثله الأعلى، كانت ناقدا لسياسة غي ميوليه وللتعذيب سنة 1956م، لكن إذا كان يؤيد إصلاحا عميقا للمجتمع الجزائري، فلن يتم كسبه إلى مناصب جبهة التحرير الوطني[1]

كان أجيرون أنداك جزءا من أولئك الذين يطلق عليهم "الليبيراليون" وبعبارة أخرى أولئك الذين طالبو بإصلاح معمق للنظام الاستعماري، وآمن بإمكانية المصالحة بين المجتمعات واعتقدوا أن الاستقلال ليس موتا ولا نهائيا، كان آجيرون مسيحيا يساريا ومدافعا عن تلك السياسة التي انتهجها غي ميوليه، لكنه أيضا ينتقد بشدة جبهة التحرير الوطني[2]، انضم إلى تيار الليبيراليين الذي كانوا يطالبون عبر مجلتهم من أحداث إصلاحات عميقة في النظام الاستعماري قصد توفير شروط النجاح للمصالحة بين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين لكن هذا التيار لم يلبث أن ضعف وصار معزول سنة 1957م فمنعت مجلته وعاد آجيرون إلى فرنسا[3]، لكنه لم يتوقف أبدا عن دراسة تاريخ هذا العالم الاستعماري الذي يعيش فيه، عين أستاذا في مدرسة لاكانال الثانوية في سكو بالقرب من باريس، مختلطا في وسط الإشتراكيين المستقلين ثم مساعدا في التاريخ المعاصر في جامعة السوربون[4]، ساهم آجيرون في تطوير التاريخ الاستعماري من خلال قيادة مجموعة من الدراسات والبحوث المغاربية في السبعينات والثمانينات، وشارك أيضا في العديد من الأعمال في الجزائر والتي كانت من أولى اهتماماته وتعمد الاشتراك في إقصاء المستعمر عن دائرة المواطنة.[5]

2. أعماله:

يعد "شارل روبير آجيرون" من أبرز مؤرخي الدراسات الاستعمارية ومؤرخي ما بعد الاستعمار أستاذ مبرز في الجامعة، وبمعهد الدراسات السياسية بالجزائر. "آجيرون" أستاذ بالسوربون، ودكتور دولة وأستاذ صاحب كرسي بالجامعة، وبمجرد وصوله إلى الجزائر سنة 1947م، أظهر اهتماما خاصا بتاريخ الجزائر فخصص لها أطروحة دكتوراه وكان الموضوع

[1] محمد أرزقي فراد، شارل روبير آجيرون....، المرجع السابق.

[2] Thomas wieder, « **Charles robert Ageron** », Le monde,6 Septembre2008 .

[3] محمد أرزقي فراد، المرجع السابق.

[4] Anonyme : "**à la mémoire du Charles Robert Ageron**", op cit, pp 373-374 .

[5] Thomas weider, « Charles robert Ageron » , le monde, op cit.

ضخما[1]، والتي تم إنتاجها تحت إشراف الدكتور الذائع الصيت "شارل أندري جوليان"[2] 1871-1891م المختص في تاريخ المغرب الكبير فأشرف عليه لنيل شهادة الدكتوراه بدراسته الموسومة الجزائريين المسلمون وفرنسا 1871-1919م، والتي نشرت عام 1968م بسبب إنتاجها الشبه الموسوعي وبصرامة إنتاجها[3]، درس من خلالها علاقة الجزائريين المسلمين مع فرنسا، في ضوء الصحافة الكولونيالية، تناولت هذه الأطروحة الجزائر خلال حكم الجمهورية الثالثة، التي عملت على فرنسة الجزائر ومحو معالم شخصيتها الوطنية بكل الوسائل المتاحة[4] من خلال القوانين والقرارات المجحفة التي مست مجالات العقار والضرائب واستغلال الغابات وقانون الأهالي فأقصت الجزائريين من المواطنة الفرنسية وأنزلتهم إلى درجة العبيد وهم في عقر دارهم.

هذا وقد نوه الدكتور "محفوظ قداش" بموضوعية هذا العمل ونزاهته وخلوه من الشحنة أو مسحة التملق، واعتبارا لأهمية هذا الكتاب فقد قام المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954م التابع لوزارة المجاهدين، بترجمته ونشره سنة 2007م وكان الدكتور "محمد العربي ولد خليفة" قبل ذلك قد ترجم الفصلين العاشر والحادي عشر منه "الوهم القبائلي" ونشرهما في كتاب فرق تسد الاستعمارية الهادفة إلى تقسيم الجزائر، عن طريق السعي لخلق كيان سياسي خاص بمنطقة القبائل وتكمن أهمية كتاب "شارل روبير آجيرون" بنظر الدكتور "ولد خليفة" في نقطتين هامتين، تتمثل الأو لى في كونه صورة موثقة لوقائع الصراع بين الكولونيالية الاستيطانية والمقاومة الشعبية الجزائرية بأشكالها الجماعية والفردية، أما النقطة الثانية فإنها تتمثل في كون الكتاب يعطي لنا الصورة الحقيقية لسياسة الأعراق والمراهنة على تمزيق الانسجام الداخلي في المجتمع الجزائري، عن

---

[1] حفناوي بعلي، **صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، دت، ص71 .

[2] **شارل أندري جوليان**: عرف عن شارل أندري جوليان في المغرب العربي ، وفرنسا انه من بين المؤرخين القلائل الذي استطاعوا في فترة زمنية اتصفت بسيطرة الخطاب الاستعماري وبروز طائفة من المؤرخين المدافعين عن فكرة التفوق الفرنسي ان يخرج عن هذه الطائفة ليبين لنا أن تاريخ المغرب العربي لم يكن تماما بالصورة التي رسمها هؤلاء المؤرخون الذين كان فرضهم تبرير الاستعمار الفرنسي، ينظر: أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم الدكتور أبو قاسم سعد الله، المطبعة العربية غرداية، 2004، ص95 .

[3] Anonyme: " à la mémoire du Charles Robert Agéron" op cit, p "375.

[4] Thomas weider, op cit

طريق وضع منطقة القبائل بوجه خاص تحت مسمى الأسطورة القبائلية وفصل ما سموه العرب عن البربر وقد تجند عسكريون وسياسيون لإنجاز هذا المشروع الإجرامي.[1]

بالإضافة إلى أطروحته الثانوية المكرسة لحكومة الجنرال بريزيتين في الجزائر العاصمة 1831م، حيث يرسم المؤرخ في هذه الأطروحة صورة "حاكم من السكان الأصليين" تصادم مع أنصار الهيمنة الكاملة مثل كلوزيل[2]، ذكر فيها أيضا أن سياسة الجنرال كانت تهدف إلى وضع حد للإهانة التي كان يتعرض لها الجزائريون، وإلى إيقاف نهب أراضيهم، وكل التجاوزات التي كانت تمارس تحت غطاءات شرعية[3]، وكتاب تاريخ الجزائر المعاصرة [1830-1954م] الذي ترجمه ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، بقلم عيسى عصفور وصدرت طبعته الثانية سنة 1982م[4] المكملة لكتاب "شارل أندري جوليان"، يعد من روائع التأليف التاريخي عن الجزائر إبان الاحتلال من قبل مؤلف فرنسي، بحيث تشكل مرجعية أساسية لا يجوز الاستغناء عنها، وقد أدركت وزارة المجاهدين مشكورة قيمة هذا التأليف التاريخي وأهميته العلمية فبادرت إلى ترجمته مؤخرا لتفيد به القراء لنشر العدد[5] من المقالات، شملت سياسة الاندماج والحركة الوطنية والقضية الوطنية، وتناول موضوعات مختلفة على أن البحث الأساسي والعمل هو العمدة[6] بلغت حوالي 120 مقالة فقد جمعت ونشرت في كتابين:

- من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية،

- تكون الجزائر جزائرية Genèse De L'Algérie Algerien، وقد قامت دار بوشن لنشر بإعادة نشر أعماله في مجموعة واحدة خمسة أجزاء سنة 2005، بمقدمة من وضع تلميذه جيلبير ماينيير Gilbert meynier، أشار فيها أن أستاذه كان يذكره دائما، أن مهمة المؤرخ تقتضي تجاوز لبس الإيديولوجية[7]، لذلك ليس من المستغرب أن يتم تكريم "شارل روبير آجيرون" مرتين من قبل Mixture التي تم تقديمها له أمام جمهور كبير من المؤرخين. أولا خلطات "شارل روبير

---

[1] المرجع السابق محمد ارزقي فراد، **شارل روبير أجيرون**...، جريدة الشروق.

[2] Thomas weider, **Charles robert ageron** , op cit.

[3] محمد أرزقي فراد، شارل روبير أجيرون.... **رحيل المؤرخ الذي تحدى الإيديولوجية الاستعمارية**، المرجع السابق، الحلقة الأولى .

[4] نفسه.

[5] حفناوي بعلي، المرجع السابق، ص72.

[6] نفسه، ص71.

[7] محمد ارزقي فراد، شارل روبير آجيرون، المرجع السابق.

آجيرون" في مجلدين من إنتاج مؤسسة الأستاذ "عبد الجليل التميمي" في زغوان [تونس] وتم تقديمها بمناسبة ندوة التاريخ المغاربي الأولى يوم 27 نوفمبر 1997م ثم ندوة بعنوان Gurre of Algeria في مرآة إنهاء الاستعمار الفرنسي، التي نظمت في جامعة السوربون في نوفمبر 2000م، ونشرتها في نفس الوقت الجمعية الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، يمكننا في الأخير أن نفهم سبب اعتراف جميع أقرانه على أن "شارل روبير آجيرون" نموذج المؤرخين بلا منازع من الاستعمار الفرنسي انتخب في عام 1973م لأكاديمية العلوم لما وراء البحار، وترأس الجمعية الفرنسية لما وراء البحار من عام 1988م إلى 1995م.[1]

إن أعمال المؤرخ الفرنسي "شارل روبير آجيرون" الرافضة لسياسة الاستعمارية أكبر من أن تختزل في مقال واحد بالإضافة إلى المحاور المذكورة فقد شملت مجالات أخرى كالتعليم والشعائر الدينية والقضاء والحالة المدنية والاقتصاد وذكر بالحجة الدامغة جرائم السياسة الاستعمارية التي فوضت أركان المؤسسات التعليمية الجزائرية وعطلت الحج ووضعت المساجد تحت رقابة الفرنسيين، واستبدلت القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي.[2]

3 اهم مؤلفاته

الجزائريون المسلمون وفرنسا بجزأيه الأو ل والثاني.

- حكومة الجنرال بريزيتين بالجزائر [1831م].
- تاريخ الجزائر المعاصر [1830-1988م].
- السياسات الاستعمارية في المغرب العربي.
- مناهضة الاستعمار في فرنسا [1891-1914م]
- فرنسا الاستعمارية أو الحزب الاستعماري.
- تاريخ الجزائر المعاصر [1871-1954م].
- الجزائر جزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول.
- غامبيتا واستئناف التوسع الاستعماري.
- مجازر 8 ماي 1945م.[3]

---

[1] Anonyme : « à la mémoire du charles robert Agéron » op cit in Revue Outre merst95N°360-361 2em Semestre ;2008 ;pp 373-374 .

[2] محمد ارزقي فراد ، **شارل روبير أجيرون**، جريدة الشروق، الحلقة الثانية، المرجع السابق

[3] الوسط،" **شارل روبير أجيرون**" جريدة سياسية مستقلة، العدد 2192، الجمعة 5 سبتمبر 2008م الموافق لـ 4 رمضان 1429هـ .

5. وفاته:

توفي "شارل روبير آجيرون" المؤرخ الذي تحدى الإيديولوجية الاستعمارية يوم 3 سبتمبر 2008 عن عمر ناهز 84 من عمره بعدما أقعده المرض لسنوات عديدة وجعله ينقطع عن العمل[1]، وكان الفقيد يعالج بمستشفى كريملين بيساتر في الضاحية الباريسية[2]، وقد خسرت الجزائر بوفاته برأي الدكتور "قورصو محمد" مؤرخا صديقا، دأب على زيارة جامعاتها والتعاطف معها في أو قات الشدة، أخرها محنة الإرهاب التي عصفت بنا، لذلك يضيف فهو يستحق التكريم، علما أنه أشرف على بعض الطلبة الجزائريين في أبحاثهم ودراساتهم العليا أمثال "عبد الحميد زوزو".

وبالفعل رحل هذا المؤرخ الكبير وقد ترك أعمالا تاريخية جليلة، تشهد له بالكفاءة العالية والروح العلمية النزيهة التي طبعت جل كتاباته عن تاريخ الجزائر المعاصر، التي لم يجاملها لكنه كتب عنها بكل موضوعية بارزة معتمدا على استنطاق الوثائق والأرشيف، فجاءت نتيجتها مدينة للاستعمار وبشدة.[3]

وفي الأخير وبعد كل ما تطرقنا إليه يمكن القول أن "شارل روبير آجيرون" كان ولازال من أعظم المؤرخين الذين مروا على الجزائر خلال وبعد الحقبة الاستعمارية، رحل هذا المؤرخ الكبير وقد ترك أعمالا تاريخية علمية ثرية تشهد له بالكفاءة العلمية، كمؤرخ ودارس وباحث، حيث كان شاهدا على الأحداث والوقائع التي مست هذا الوطن من قبل الاستعمار الغاشم.

[1] Anonyme : « à la mémoire du Charles robert Agéron » op cit, P375.

[2] الخبر اليومي جريدة الكترونية لصحراء ،**وفاة المؤرخ شارل روبير جيرون** ، الخميس 4 سبتمبر 2008 .

[3] محمد ارزقي فراد، مرجع سابق.

الفصل الأول

تطور التشريعات الفرنسية في المجال العقاري 1870-1914م

المبحث الأول: طبيعة السياسة العقارية الاستعمارية.

المبحث الثاني: تطور التشريعات العقارية قبل 1870

المبحث الثالث: تطور التشريعات العقارية بعد 1870

باشرت الإدارة الاستعمارية من خلال مختلف مؤسساتها لتسيير المستعمرة الجزائرية بتثبيت أقدام المستوطنين ومنحهم الأراضي والسيطرة على أملاك الجزائريين وأو قافهم من خلال ترسانة قانونية عرفت بالتشريعات الاستعمارية، ذلك ما سنحاول تتبعه خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: طبيعة السياسة العقارية الاستعمارية

تعتبر الأراضي الفلاحية القطاع الأساسي الذي تعرض بشكل رئيسي لإجراءات السيطرة والإحتواء من قبل سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر، بحيث أدرك ساسة الاستعمار منذ البداية أن المشروع الإستيطاني الفرنسي في الجزائر لن يكتمل سوى عبر إنتزاع ملكية الأراضي من الجزائريين، لتكون بمثابة قاعدة أساسية لضمان للاستيطان وحمايته.

1. الاجراءات القانونية الأولى ضد الأراضي الجزائرية:

يشير الفرنسي "ألكسي دو طو كفيل" أن هناك طريقتان لغزو البلد واحتلاله، وهي وضع المحتل تحت سيطرته وحكمهم مباشرة أو بطريق غير مباشرة، والثاني هو وضع جماعات من العرق الغازي مكان السكان الأصليين وهذا تصرف الأو روبيين دائما.[1]

نوه الدكتور شارل روبير أجيرون في كتابه أن ساسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ادركو أن المطالبة بملكية الأرض قد شكلت أهم انشغال لهم[2]، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف[3]، يعرف أجيرون ملكية العقار أنها الإطار القانوني الاقتصادي الوحيد الذي مكن الاستعمار الاستيطاني العمل بمقتضاه في القرن التاسع عشر ومن جهة أخرى لم يكن الأوروبيون الذين جاؤوا لإستيطان خلال سنوات 1830_1870م، يتمتعون برؤوس الأموال تمكنهم من التخصص في أي مجال سواء التجارة أو الصناعة، بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا حين تحصلوا على الأراضي مجانا حيث كان الهدف الأساسي وراء هجرتهم هي الرغبة في أن يصبحوا ملاك لأراضي

[1] ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر وتق: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر، 2007، ص36 .

[2] شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص 131.

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر،19621830م**،ج1، المؤلفات لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 311 .

من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد أو بعبارة أخرى كان الدافع وراء هذه الهجرة هو الرغبة في الحصول على ثروات كبيرة أما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية.[1]

يضيف أجيرون أن الجزائر لم تكن أرض شاغرة وهذا الوضع وضع المسؤولين الإداريين أمام الإشكالية القائمة وهي كيفية الحصول على هذه الأراضي من غير طرد أهاليها أو تجريدهم من أملاكهم، اعتبر المستوطنون المسألة جد بسيطة مادام دخولهم إلى الجزائر قد تزامن مع الخراب الذي نجم عن الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية وكذا الهجرة المكثفة[2]، خلفت السياسة العسكرية المتبعة من قبل القادة العسكريين حصيلة كبرى من الضحايا الذين استشهدوا خلال فترة المقاومات الشعبية، وقد صاحبت سياسة السيف عمليات إرهاب وقتل جماعي، وتجويع وطرد السكان من أراضيهم، وكانت النية الفرنسية في استيطان الجزائر مبيتة[3]، وهذا ما أشار إليه الدكتور "عبد الله مقلاتي" في كتابه المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر.

تعهد الجنرال "ديبورمون"[4] في وثيقة الاستسلام الموقعة بينه وبين حسين داي[5] يوم 5 جويلية 1830م في الجزائر العاصمة بضمان الحرية لجميع طبقات السكان، وأنه لن يلحق أي مساس بدينهم وممتلكاتهم وكذا تجارتهم وحتى صناعاتهم، لكن تعهده بحماية تلك الممتلكات ستكذبه لاحقا دعوته لضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وكذلك أملاك الحبوس.[6]

---

[1] **المضاربة العقارية**: وهي رفع سعر الأرض وبيعها بثمن أكبر من قيمتها الفعلية بسبب وضعيتها الحضرية وموقعها بقرب من مواقع التجهيزات والهياكل الأساسية، تنتج عن التنافس الشديد بين المتعاملين في سوق العقار الحضري من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، ويتحكم في سعر العقار متغيران أساسيين هما العرض والطلب. ينظر: روان خليل جبران، المضاربة العقارية وانعكاساتها على أزمة السكن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الإجتماع الحضري، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص 43.

[2] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 131

[3] عبد الله مقلاتي، **المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830_1962م**، وزارة الثقافة، الجزائر، ص141.

[4] ديبورمون: [1773_1846م]: اسمه الكامل "**الكونت لويس ديبورمون**" ماريشال فرنسي، قائد في الجيش النابليوني في 1815م تخلى عن بونابرت والتحق بلويس. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 330.

[5] حسين داي: هو الداي حسين بن حسين [1765_1838م] حكم في الجزائر في الفترة مابين 1818م و1830م وهو أخر داياتها بعد توقيعه على معاهدة الاستسلام هجر وعائلته إلى الإسكندرية بمصر ، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص332.

[6] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض** ...، ج1، المرجع السابق، ص332.

2.انتهاك حرمة الأملاك:

كانت مدينة الجزائر تضم عند غزو الفرنسيين أملاكا متنوعة وكثيرة كان بعضها لدولة وبعضها للأوقاف، وبعضها للأفراد... إلخ، ومنذ الغزو لم ينتظر الفرنسيون نتائج حملتهم لتحديد مصير هذه الأملاك، بل أخذوا يتصرفون فيها كأنها ملك لهم وطبقا لقوانينهم، ورغم الاتفاق بين الداي حسين وديبورمون على احترام الأملاك الخاصة. فإن الفرنسيين قد ضربوا بوعودهم عرض الحائط واستهتروا بالاتفاق. وحسب المصادر الفرنسية الت ؤينقل عنها المؤرخ الفرنس يأجرون ،فإن تلك الأماكن سنة 1830م مصنفة على النحو التالي:

أ. أملاك البايلك (الدولة):

وقد فصل **أجرون** في هذه الأملاك التابعة للجزائريين التي سيطرت عليها الأدارة الاسنعمارية ، ومقاربة مما ذكره المؤرخ افقرنسي ، نجد أن الدكتور "أبو قاسم سعد الله[1]" أن قد أشار عددها حوالي خمسة ألاف ملكية، بلغت قيمتها أربعين ألف فرنك عندئذ، وقد تحولت جميعها إلى الدولة الفرنسية باعتبارها هي التي حلت محل الدولة الجزائرية[2]، وقد حصلت الدولة على هذه الأراضي بطرق عدة منها المصادرات مثل تلك التي مست قبيلة أولاد عبد النور في عهد "الحاج أحمد باي" أو عن طريق الشراء[3]، أما الأراضي التي ليس لها وارث والتي تؤول إلى حالة الشعور فإنها تدخل ضمن أملاك البايلك أيضا، كما يملك البايلك حق

[1] أبو القاسم سعد الله: هو أبو القاسم بن أحمد بن علي سعد الله، ولد يوم 01 جويلية 1930م بقمار ولاية الوادي باحث ومؤرخ، حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ العلوم من لغة وفقه ودين، ومن رجالات الفكر البارزين، ومن أعلام الإصلاح الإجتماعي والديني، تحصل على شهادة الليسانس في اللغة العربية والدراسات الإسلامية من جامعة القاهرة، وفي عام 1965م تحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ والعلوم السياسية جامعة منيسوتا أمريكا عن الحركة الوطنية الجزائرية. ينظر: موسى بن موسى، أبو القاسم سعد الله وتأريخه للشخصيات العلمية والدينية من خلال مراسلاته مع سعد العمامرة ضمن كتاب علاقتي بالدكتور أبو القاسم سعد الله من خلال المراسلات حول تاريخ أخبار وادي سوف، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 23، العدد01، 2022، ص 178.

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية الجزئرية (1830_1900م)**،ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 72-73.

[3] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجز ائر (1830،1930)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص 22 .

الرقابة على أراضي الأموات[1] وهي على وجه الخصوص أراضي الغابات والأحراش وأراضي الرعي وقد قدرت مساحة أراضي البايلك عشية الاحتلال الفرنسي بـ1.5 مليون هكتار[2] وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة،

هذا وقد ذهب الأستاذ "ناصر الدين سعيدوني" مشيرا أن في نواحي وهران كانت ملكيات البايلك تمتد على عدة آلاف من الهكتارات أغلبها يقع في السهول القريبة من المدينة، أما في الجهات الشرقية فكانت تقع على مساحة واسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار يشتغل منها 48 ألف في زراعة الحبوب، و12 ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة, وقد وضع الفرنسيون يدهم على هذه الأراضي إثر الاحتلال وقدروا مساحتها في الشرق الجزائري فقط عام 1841م حسب إحصاء وارني بـ 112351 هكتار وعند إصدار قانون السيناتوس كونسيلت عام 1863 قدرت بما لا يقل عن 146693 هكتار وألحقت بإدارة السجلات العقارية المعروفة بالدومين[3].[4]

يذكر الدكتور "مقلاتي" أن عملية الاستيلاء على أملاك البايلك الواسعة، بدأت عن طريق القرار الذي أصدره الكونت كلوزيل[5] يوم 8سبتمبر 1830[1] القاضي بضم أملاك البايلك

---

[1] **أراضي الأموات**: وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، ورغم إمكانية إمتلاكها والإنتفا عبها شريطة إحيائها، إلا أن الأهالي بالريف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لاسيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد أن تناقض السكان وتحول كثير من أفراد القبائل من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة** ، دار الغرب الاسلامي، بيروت _لبنان، ص 86.

[2] صالح حيمر ، المرجع السابق، ص23.

[3] **الدومين**: ظهرت فكرة الدومين العام في فرنسا مع نهاية القرن الثامن عشر، وصدر مرسوم 1790-11-22 المتضمن قانون الدومين الذي أقر بملكية الدولة لهذه الأموال الغير قابلة للتصرف والتقادم، وعرفه "برودرن" بأنه الأهوال المخصصة لاستعمال الجميع من ضمن ما يعود للدولة من ممتلكات، إلا أن التمييز الرسمي بين النوعين ظهر بمناسبة سن فرنسا لقانون الملكية في الجزائر سنة 1851م حيث ميز هذا القانون بين الدومين العام و دومين الدولة. ينظر: شاشوة صبرينة، آليات حماية المال العام في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عب الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص ص4-5.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 83

[5] كلوزيل: ولد كلوزيل سنة 1772م وتوفي بعد ذلك بسبعين سنة ساهم في إعداد وإنجاز ثورة جوليات التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداءا من شهر أوت 1830م، ثم خشية لويس فليب في شهر فيفري سنة 1831م، وبعد اندلاع الثورة المذكورة بعام واحد، حصل على رتبة ماريشال فرنسا، وعاد لقيادة الجيش في الجزائر يوم 08 جويلية 1835م فارتكب أبشع الجرائم وعندما استبدل بديبورمون يوم 12 فيفري 1837م إلتحق بمجلس النواب الفرنسي حيث

وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وضمها إلى الأملاك الفرنسية[2]، يشير الدكتور "صالح حيمر" أن المادة الأو لى من القرار جاءت لتحدد أملاك الدومين وقد تم حصرها فيما يلي:

كل المنازل والمخازن والدكاكين والحدائق والأراضي والمؤسسات المختلفة التي كانت سابقا تحت سلطة الداي والبايات الأتراك الذين غادروا الجزائر أو المخصصة لمكة والمدينة تحت اي عقد كانت ستؤول إلى الدومين العام وستسير لفائدته[3] اعتمد المشرعين الفرنسيين على فكرة خاطئة في اعتمادهم على ملكية الاحتلال في الحكم الاسلامي ذات الطابع الانتفاعي للامة والتي تبرز صفتها الأساسية في فرض غرم يسمى الخراج[4] وإتخذونها عقيدة يؤسسون عليها سلوكهم، حتى وإن لم يتوفر أي نص عربي يحدد أو جها تطبيقية ملموسة لتسيير الخراج في إدارة الجزائر قبل الاحتلال، حتى وان لم يسجل ذلك قبض اي خراج قبل سنة 1830م. فقد وقع الاصرار على اعتبار ذلك الأمر مقضيا، بل وصل الامر إلى حد محأو لة تبرير حقوق الملكية الأيلة للدولة العصرية أي بايلك الترك بما لها من حقوق باعتبارها وراثة المجموعة الاسلامية، وهكذا فباسم المبدأ القاتل بضرورة إرجاع الأراضي المنتفع إلى البايلك مالك قاعدتها، فإن الأو امر الصادرة في سنوات 1844م و1846م كانت تصادر الأراضي بدعوى أنها متروكة بورا. اعتمد نفس التبرير في المشروع القانون المقترح سنة 1850م من طرف المجلس الاستشاري لمدينة الجزائر إذ نص على أن هذه الارض ملك لدولة، إلا اإذا استشهد من يدعي الحق بعقد مكتوب[5]

تضمن قرار 8 سبتمبر 1830م مجموعة من الإجراءات التطبيقية منها : المادة الخامسة التي نصت على أن كل شخص يدلي للحكومة الفرنسية بتواجد عقار غير مصرح به له الحق في نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها الشخص لها الشخص الذي امتنع عن التصريح أما حصيلة الغرامات فتدفع إلى المقتصد العام للجيش الفرنسي. كانت أكثر المناطق تضررا من

أراد أن يبرر سلوكه ويثبت نزاهته وعدم صحة الإتهامات الموجهة إليه. ينظر: محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص22.

[1] عبد الله مقلاتي، **المشروع الفرنسي** ...، المرجع السابق، ص 142

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 337.

[3] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 32.

[4] الخراج : الخراج في الشريعة الإسلامية نوع من الضريبة على الأرض، وهي مقدار معين من المال يحدده الإمام من خلال أهل الخبرة، وتفرضه الدولة سنويا عل الأرض التي أخذها المسلمون من الكفار، سواء أخذوها عن طريق الصلح مع الكفار، أو عن طريق القهر والقوة. ينظر: المبسوط للسرخسي، 85/ 21، الذخيرة للقرافي، 3/86، الموسوعة الفقهية الكوتية، 19/52.

[5] شارل روبير اجيرون ، المرجع السابق ، ص 134.

هذا القرار هي المدن التي سقطت في يد الاحتلال مبكرا مثل الجزائر، متيجة، عنابة، وهران، وقسنطينة، ولما كانت أملاك البايلك قليلة لا تفي بحاجيات الاستيطان، فإن السلطات الاستعمارية قد عملت على الاستيلاء على الأملاك الوقفية أيضا.[1]

ب. أملاك الأوقاف:

عرفت الجزائر إبان الحكم العثماني انتشار الوقف، الذي كان له دور كبير في الحياة اليومية لجزائريين، وبينت الإحصائيات حسب محمد عيساوي أن عددها قبل الاحتلال كان 1558م ما بين بناءات وعقارات، وقدرت عائداها السنوية بـ 43.222.70 فرنك[2] ، يشير الأستاذ "سعدي" أنها كانت موزعة على سائر أنحاء البلاد فكل مسجد أو مدرسة لها أو قافها من العقار ينفق منها بواسطة مسيرين لها وتحت مراقبة رجال الدين والقضاة[3] وهي الأراضي التي حبست لإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية منها ما يصرف مباشرة على الغرض الذي حبس عليه وهو الوقف الخيري أو العام[4]، كانت الأوقاف تشتمل على ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة لزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك حسب قول بعض الكتاب بحيث أصبحت تشكل أحد أنماط الملكية الشائعة، ولا يماثلها من حيث الأهمية وسعة المساحة بجوار المدن سوى ملكيات سوى الملكيات الخاضعة وأراضي البايلك[5] وحسب ما أشار إليه المؤلف محمد عيساوي أن الفرنسيون اهتموا كثيرا بهذه الأملاك خاصة الجنرال كلوزيل الذي أصدر قرار الثامن سبتمبر القاضي بضم جميع الأملاك واعتبارها أملاكا عامة وإعطاء ثلاثة أيام من صدور القرار كمهلة لتصريح بالأملاك، مع التهديد بالعقاب لمن لا يحترم هذه المهلة[6] وإلا فإن سلطات الغزو تصادرها بدون انتظار قام الجزائريون باحتجاجات واسعة على مصادرة أملاك الأوقاف التي لها صيتها حيث اشترك في هذا الإحتجاج مجموعة من المفتيين والعلماء والوكلاء، الذين أو ضحوا أن الأوقاف لا تمس وأن لها أغراض دينية وتعليمية واجتماعية أخرى[7]، وبينوا للجنرال كلوزيل أن أملاك مكة والمدينة ليست للعثمانيين فتراجع كلوزيل عن القرار بالاستيلاء

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 34

[2] محمد عيساوي، نبيل الشريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 _1871م**، دار شطايبي لطباعة والنشر والتوزيع، ص64

[3] عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ، د ط،دار الأمة، د ت، ص ص 473-474**

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 85.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 86.

[6] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص64 .

[7] ابو قاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 75.

على هذه الأخيرة، وكان من المحتجين المفتي الحنفي محمد العنابي[1] فدبر له كلوزيل مكيدة أدت إلى نفيه بحجة تحريض السكان على الثورة[2]، عاد كلوزيل واصدر قرار أخر يوم 7 ديسمبر 1830م طلب فيه من المفتيين والقضاة والوكلاء أن يقدموا حساباتهم عن الأوقاف وسجلاتهم وأوراقهم إلى مدير الدومين[3] وتضمن سبعة مواد أيضا، وأضاف هذه المرة الأملاك الدينية [أملاك مكة والمدينة] وضمها إلى الأملاك العامة[4] وهدد المخالفين بالعقاب الشديد، وقد وعدهم بأن ادارة الدومين ستدفع لهم من حساب أو قاف ما يحتاجون إليه شهريا.[5]

وفي أكتوبر1831 كلف وزير المالية البارون لويس، المفتش المالي فوجرو بمراقبة الوكلاء الذين كلفوا بجمع مداخيل الأوقاف بعد أن إطلع على سوء نيتهم وتحويل جزء من دخل الأوقاف إلى مصالحهم الخاصة. ولأخذ صورة عن حجم تلك الأوقاف، نضرب مثالا عن أملاك الجامع والتي كانت عبارة 125 منزلا و39 حانوتا و 03 أفران و19 بستانا و107 ايرادا، وضمت جميع هذه الحبوس إلى الادارة الفرنسية. كما كانت مداخيل مكة والمدينة في سنة 1835م تقدر بـ 138.376.65 فرنكا[6] يذكر جيلالي صاري أنه تم إحصاء في مدينة الجزائر عام 1830م، 176 مبنى مخصصا للعبادة، بما في ذلك 13 مسجدا و 109 أصغر منها مستقلة عن عدد الزوايا. بعد عملية التحويل لم يبقى سوى 48 مبنى في حين أن التعداد الذي أجرى في اكتوبر 1830م في العاصمة يسند الربع من 8000 مبنى لنقابات الدينية [الحبوس، مكة المكرمة ،المدينة المنورة، المساجد...]، ومن جهة أخرى لدينا إحصائيات جد غامضة في نهاية الامبراطورية الثانية حول التراث الديني، لكن في هذا التاريخ، الأمر لا يتعلق إلا بجزء من هذه الممتلكات. والتقديرات تتراوح ما بين 2.300.000 فرنك بدخل قدره 1.329.12 فرنك و500000 بعد بيع أو خصم قدره 4.495.839 فرنك للأملاك العمومية [7].

وبالنسبة لأنواع الوقف التي كانت موجودة عند الاحتلال، يشير الدكتور "أبو قاسم سعد الله" أنها كانت مقسمة على فرعين أوقاف عامة وأوقاف خاصة، يقصد بالأوقاف العامة هي

---

[1] **هو محمد بن الحسين الجزائري** [1775_1851]: تولى الافتاء اربع مرا ت، وبعد نفيه تولى الافتاء في الاسكندرية سنة 1851 وتوفي بها، انظر: محمد عيساوي، نبيل الشريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر**، ص65 .

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 65.

[3] أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 76.

[4] محمد عيساوي، نبيل الشريخي، المرجع السابق، ص 65 .

[5] أبو قاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 76 .

[6] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق ص 66

[7] Djilali Sari : la **dépossession des fellahs(1830_1962)**,S.N.E.D, Alger :1975_23p13

ذات الطابع الجماعي والمداخيل المحددة والاشراف على مجموعة من الملحقات والتوابع. مثل أوقاف بيت المال، أوقاف الطرقات، أوقاف العيون، أوقاف مكة والمدينة، أو قاف الأندلس بالإضافة إلى أوقاف سبل الخيرات أما بالنسبة للأوقاف الخاصة فيقصد بها تلك التي تستعمل فقط لمسجد بعينه أو زاوية أو قبة، وكان لكل مبنى من هذه المباني أو قافه الخاصة به منصوص عليها في الوقفية منذ إنشاءها، ولكل بناية وكيل يسهر على المبنى وأوقافه فيعيش منها ويستعمل ريعها ويستعمل الفائض على نفسه أو على الفقراء والعلماء حسب ما نصت عليه الوقفية[1]، وقد تم تحويل اثنان وثلاثون مسجدا إلى مراكز ومصالح إدارية فيما بين [1830و1832] كما يذكر السيد بيشون أن الجيش استولى في نفس الفترة على خمسة وخمسين ملكية تابعة لأو قاف مكة والمدينة.[2]

هذا وقد نوه الأستاذ "سعدي" أن الماريشال كلوزيل فتح سياسة الاستيطان عندما أحضر وكلاء الهجرة خمسمائة ألماني وسويسري، وأمر الجيش بنصب خيام لهم خارج مدينة الجزائر، ووزع عليهم أرضا كانت أوقافا إسلامية[3]، واستمرت التشريعات الفرنسية تسلب الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة إلى أن اندمجت مداخيل الأوقاف الاسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية وضاع حق الجزائريين في التعليم وفي المساعدات الاجتماعية فلقرائهم كما كان مصير عقارتها وأراضيها هو التوزيع على المهاجرين الفرنسيين، وكان حظ المساجد والزوايا والقباب والجبانات في العاصمة بالذات هو الهدم والتصرف الحر فيها والتعطيل عن الغرض[4].

والواقع أن هناك هدفين من مصادرة الأملاك على ذلك النحو، الأول سياسي والثاني اقتصادي، وهما متصلان إلى حد بعيد، الأول هو خوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الأوقاف التي هي مقدسة عند الجميع، سيجعل من زعمائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي، وهي قوة لم يحسب لها الفرنسيين حسابا عند توقيع الاتفاق مع داي الجزائر[5]، أما الدافع الثاني فهو ما أشار إليه البعض أحيانا، وهو الخوف من أن يستعمل المسلمون المال الذي عندهم لاسترداد سيادتهم على بلادهم، والتحكم

---

[1] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، [1830-1954]**، ط1،ج5، دالر الغرب الاسلامي، بيروت 1998م، ص153.

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص66.

[3] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص474 .

[4] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5،المرجع السابق، ص154.

[5] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية..، ج1**، المرجع السابق، ص76

في مصيرها وطرد الفرنسيين منها فالمال قوام الأعمال[1]، بينما تأميم يسهل عملية نقل الملكية ويفقد المسلمين مصدر ثروتهم الاقتصادية والعلمية وقوتهم السياسية ويحقق قوة الاستعمار.[2]

حسب الدكتور "سعد الله" إن الإدارة الفرنسية لم تبق على هذه الأملاك كأمانات، بل تصرفت فيها بالبيع والعطاء والتأجير ونحو ذلك، كما تصرفت بها بالهدم والتحويل والتعطيل والاحتلال العسكري والمدني. وقد قال تقرير يرجع إلى سنة 1839 أن حوالي نصف المنازل التابعة للأوقاف الدينية قد اختفى بالهدم أو منح للمصالح العامة مدنية وعسكرية ودينية.[3]

[1] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، ج5، المرجع السابق ص 154

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**،ج1، المرجع السابق، ص 76

[3] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر** ...، ج5،المرجع السابق، ص 165

المبحث الثاني: تطور التشريعات العقارية قبل 1870

لقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الأراضي الجزائرية على هدف وحيد وهو الاستحواذ على هذه البلاد وإلحاقها بفرنسا واعتبارها ولاية فرنسية إلى الأبد، فاحتل أراضيها بقوة الحديد والنار، ولم يتوقف عند هذا الحد بل اتبعها بسلسلة من القوانين أنهكت كاهل الدولة الجزائرية وسلبت منها جميع أراضيها وكان كل قانون من هذه القوانين بمثابة قوة صلبة للقانون الذي يليه.

1. مرسوم 22جويلية 1834:

الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك بناء على توصيات اللجنة الافريقية، هذا وقد نوه الأستاذ بن داهة أن تاريخ 22جويلية كان بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية من الوجهتين القانونية والتاريخية لأنه ارسى قواعد التنظيم السياسي والاداري لممتلكات فرنسا في الجزائر، وهيأ لعملية مفتوحة لاغتصاب الأراضي ونهبها ظلما وعدوانيا[1] وتحويل الجزائر من منطقة تخضع لاحتلال العسكري لقوات الفرنسية، إلى إحدى الممتلكات الفرنسية وأن يتولاها حاكم عام لممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا[2] وكذا تحديد وضعية الأراضي المطبق عليها النصوص التشريعية الفرنسية خاصة تلك المتعلقة بانتزاع الملكية التي تجعل من العملية الاستيطانية عملا قانونيا على حساب القبائل[3]، كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلو اخرى طيلة القرن التاسع عشر بدءا بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى انشاء البلديات كاملة الصلاحيات. قرار النظام العام للمصادرة في 1 ديسمبر 1840 وقعه الكونت فالي[4] بمدينة الجزائر، قرار 27 يناير 1841 الخاص بتصريح الادارة بالمصادرة.[5]

---

[1] عدة بن داهة، **عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر**، الناصرية، مجلة اكاديمية محكمة تعنى بالدراسات الاجتماعية والتاريخية ، عددان الخامس والسادس (5+6)،جوان 2014، جوان 2015،الرشاد لطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، ص189

[2] عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ** ، المرجع السابق، ص475

[3] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي**، ط1،تر، جوزيف عبد الله، دار الحداثة ، بيروت،1983، ص61

[4] **سيلفان شارل فالي:** ولد في 1773/12/17 في برين لو شاتو (أول) وتوفي 15 أوت 1846 في باريس، هو جنرال فرنسي للإمبراطورية الأولى، قلده نابليون، الحاكم العام للجزائر كم 1837-140، ويرفع إلى مستوى كرامت الأقران والمارشال في فرنسا. ينظر: منصة ويكيبيديا "سيلفان شارل فالي".

[5] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**...، المرجع السابق، ص338.

واعلان بيجو[1] امام البرلمان يوم 5 يناير 1840م حيث صرح قائلا: **"إني لا أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية"** كما صرح يوم الرابع من ماي من نفس السنة قائلا: **" يجب توطين الكولون[2] حيثما توجد أراضي خصبة ومياه وفيرة صالحة دون محاولة لتعرف على صاحبها "** فأتاح بذلك الفرصة للمعمرين الفرنسيين بالإقامة في كل مكان توجد فيه مياه وأراضي صالحة لزراعة، وكل القادة الفرنسيين الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر اقتنعوا بأن الشرط الأو ل والحتمي للاستيطان هو تجريد الفلاحين من أراضيهم[3].

2. مرسوم 1 اكتوبر1844:

صدر في اكتوبر 1844أمرية تعد من اهم التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر مكونة من 116 مادة يرسى فيها نظام يؤمن عمليات انتقال الملكية لصالح الأو روبيين، كما عمل على وضع تصور يحقق فيه حاجيات المستوطنين[4] وقد أعطى هذا الاجراء لإدارة الاحتلال الحق بوضع يدها على كل الأراضي الغير مزروعة والتي تقع في أماكن معينة تحددها الإدارة نفسها، مالم تثبت ملكيتها لأحد بعقود صحيحة لا غبار عليها[5]، كان هذا المرسوم حسب ما أشار اليه الأستاذ بليل يهدف إلى إيجاد صيغ جديدة لانتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين كما أبطل قانونية شراء الأرض، وكل الإشكاليات والنزاعات المترتبة على انتقال الأرض ما بين 1830م و1844م[6] كان الهدف وراء هذا المرسوم تحقيق هدفين اثنين، أولهما طمأنة الجزائريين

---

[1] **توماس روبير بيجو**: هو مجرم صليبي جديد اشتهر بإسم بيجو وهو قائد ومارشال فرنسي مجرم وقاتل ومغتصب أرض وعرض مسلمين هذا المجرم بسبب قوة الإعلام الغربي اختفى اسمه من مناهج تعليمنا الإسلامية والعربية عمدا وعن قصد حتى عجزنا أن نعرف عدونا. ينظر: أبو نضر الغامدي، الأدب والتاريخ، توماس روبير بيجو.

[2] الكولون: شتات مستورد من الخارج، جلبتهم الإدارة الإستعمارية وغرستهم في الجزائر ليكونوا هم الأغلبية غادروا أوطانهم بحثا عن مورد الرزق مكثوا حيث وجدوا الخبزة لا تهمهم إلا اللقمة ولكن اللقمة في أعينهم مرادفة للجزائر الفرنسية. ينظر: داعي محمد :"السلوكات السياسية والإجتماعية للكولون ونظرتهم الجزائرية 1830م-1954م"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، ع خاص، جانفي 2022، ص 911.

[3] عدة بن داهة، **عدو انية التشريعات العقارية...**، المرجع السابق، ص 190.

[4] مراد سعودي، **التشريعات العقارية الفرنسية و أثرها على ملكية الجز ائريين 1830_1897م**، مج: 06، ع1، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، تاريخ النشر 2022/06/13، ص799 .

[5] جمال قنان، قضايا **ودراسات في تاريخ الجز ائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1994، ص119.

[6] بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجز ائر و انعكاساتها على الجز ائريين** 1881_1914، مرجع سابق ،ص 121

بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا وثانيهما تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون[1]، يشير شارل روبير أجيرون أن هذا المرسوم حاول إدخال شيء من التنظيم على النظام العقاري، لكن التدقيق في سندات الملكية تحول إلى الغصب، ففي مدينة الجزائر وبعد تدقيق 1680000 هكتار عاد منها إلى الدولة 95000، وعاد 37000 إلى الأوربيين، و11500 فقط إلى المسلمين، وبفضل هذه الأراضي التي أحرزت مجانا امكن إنشاء أو تكبير 27 قرية استيطانية في الساحل وفي متيجة، وعند رحيل بيجو كان هنالك نحو 15000 مستوطن ريفي.[2]

للحصول على نتيجة أولى فان مرسوم 1844 إضافة إلى اعتباره ان أراضي البايلك أملاك تابعة لإدارة الاحتلال أثبت شرعية ما تملكه الكولون من قبل وصادق على العقود العقارية السابقة، وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحباس التي لا تباع ولا تشترى ولا تورث، فكرة لم يعد لها تأثير على الممتلكين الأو روبيين وفقا لقرار 1830/09/08م، ومرسوم 1830/12/07م الذي أخضع الأوقاف لمصلحة الدومين[3]، وأعلن بان الريع العقاري[4] الذي شكل ثمن لبيع قابل للاشتراء ثانية بدفع التعويض النقدي عنه، وذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات إنتقال الأراضي بين الأو روبيين والجزائريين، وبهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين[5]، وبهدف تسوية وضعية المعاملات العقارية السابقة قسمت أمرية 1844م أسباب إلغاء الملكية التي يمكن أن تلحق بالبيوع إلى فئتين، الفئة الأولى تضم الأسباب التي قد تنشأ عن كون المشتري يجهل التعليمات الخاصة التي ينص عيها القانون الإسلامي، وهي الناتجة عن عدم قابلية التصرف في الأملاك الوقفية، أو بعد وجود سلطة كافية لدى الشخص الذي قام بالبيع، وقد حددت المادة الأولى من الأمرية هذه الحالات ومنها حالات البيع دون وجود وكالة خاصة يشترطها القاضي عن

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص347.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ترجمة عيسى عصفور، طبعة الأولى ،1982، منشورات عويدات، بيروت_باريس، ص43.

[3] عدة بن داهة، **عدوانية التشريعات العقارية ...**،المرجع السابق، ص192.

[4] **الريع العقاري**: هو السعر المدفون باستخدام الأرض وهو بطبيعته سعر إحتكار يترتب على حق الملكية ويفرض بقوة إحتكار المستمدة من ذلك الحق فيعتمد في مقداره على استعداد الفلاح بالدفع من أجل إستخدام الأرض. ينظر: أحمد إبريبي علي، نظرية الريع، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي، 2020م، ص 6.

[5] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض** ...، المرجع السابق، ص 348.

الأطفال الصغار أو الأشخاص الغائبين، أو أزواج عن زوجاتهم وغيرها وبالنسبة لهذه الفئة فإن المعاملات سيتم التصديق عليها بأثر رجعي، أما الفئة الثانية تضم بقية الأسباب المبطلة، مثل البيع المتعدد لنفس العقار، أو عدم وجود العقار أصلا، أو التعيين الخاطئ للعقار المبيع، في هذه الحالة تقرر منح مدة سنتين لكل مدعي لرفع مطالبه إلى المحاكم[1].

3. مرسوم 1جويلية1846 :

جاءت أمرية 01 جويلية 1846م لتكمل النقائص التي لوحظت على أمرية 1844م وخاصة فيما يتعلق بقضية فحص ومراقبة عقود الملكية[2]، ونزع الأراضي بسبب عدم زراعتها في مناطق يحددها وزير الحرب في مقاطعة الجزائر، بلدية مستغانم ووهران، مع تحديد مدة 3 أشهر في تقديم الطعون كما حددته المادة 2[3]، يضيف الأستاذ "محمد بليل" أن هذا المرسوم فرض على كل مواطن يريد بيع أراضيه سندات ملكية، وأن وزارة الحرب وحدها هي المخولة ببيع العقود للأوروبيين، وأن الأراضي التي ليس لها السندات ستخضع للدولة لتتصرف بها الإدارة المحلية في الجزائر[4]، وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، عاد منها 95.000 هكتار لقطاع الدولة، و37.000 هكتار لصالح الأوروبيين، وتذكر المراجع أنه تم انتزاع 78 ألف هكتار في متيجة وحدها.[5] وكان الهدف هو منح الأراضي إلى المستوطنين والقضاء على نظام الحبوس ومنح عقود معينة وفق إجراءات التشريع الفرنسي، حتى تتمكن الإدارة الاستعمارية في الجزائر من تسهيل عملية شراء تلك الملكيات من قبل الأوروبيين إلى الجزائر[6]، كما أن أمرية 1846م تداركت الأخطاء السابقة خاصة فيم تعلق بتنظيم الملكيات الموجودة في الأرياف والفصل بين الملكيات الفردية والعامة "**الدومين**"، وأن حق الملكية يتم إثباته بواسطة عقود موثقة. بحيث اتاح لإدارة الفرنسية فرصة مصادرة الأراضي لغياب التوثيق لدى الجزائريين، ودون احتساب ما يسمى بالدورة الزراعية التي تعتبر فترات راحة

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص78 .

[2] نفسه، ص 85.

[3] مراد سعودي، **قراءة في التشريعات الفرنسية و أثرها على ملكية الجزائريين**، المرجع السابق، ص800 .

[4] .محمد بليل، المرجع السابق، ص 122

[5] .عدة بن داهة، **عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص193

[6] .محمد بليل، المرجع السابق، ص122

للأرض تحتسب عند الإدارة الفرنسية تغيب عنها يستلزم نزع ملكيتها بحجة انها زائدة عن الحاجة.[1]

وبهذا الشكل يكون المرسومان 1844_1846م قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أو سع نطاق، بحيث يمكن اعتبارهما بداية الانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز المشؤومة .

3. قانون 16 جوان 1851م:

يشير الأستاذ يحيى بوعزيز أن سياسة نابليون[2] تجاه الجزائر خلال عهد الامبراطورية الثانية اتسمت بالتقلب والاضطراب، وعدم الاستقرار على مبدأ أو سياسة واحدة، فمن جهة حاول أن يرضي الاهالي الجزائريين ومن جهة شجع حركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية العقارية الكبيرة. ففي يوم 26أفريل1851م صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار بأن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها، وقد بقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861م[3]، وإذا كان هذا المرسوم قد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون بها بأي إجراءات وقائية، فإن قانون 4 فيفري 1851م سبق وأن فتح لهم الباب الواسع لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي، ونظرا لاستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعية فيما بين 1848_1851م فقد تم إنشاء 42 مركزا استيطانيا جديدا لـ20.000 معمر، وبهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين 151.000 شخصا منهم 33 ألف معمر ريفي[4].

---

[1] مراد سعودي، المرجع السابق، ص 800

[2] **نابليون الثالث**(1807_1873): هو اول رئيس للجمهورية الفرنسية **1848/12/10**، وثالث امبراطور فرنسي (**1852_1870**) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم [1854_1856] وفي حملة المكسيك (1861_1870) وانهزام الجيش الفرنسي ضد بروسيا ،ينظر: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض** ، ج2، ص 472

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954**،ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص ص 15_16.

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض**...، المرجع السابق، ص 357 .

أكد قانون 16 جوان 1851م حسب ما أشار إليه الدكتور "قاصري" الخاص بتأميم أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الإستعمارية[1] في مادته العاشرة أن الملكية حق مصون لجميع دون تمييز بين أملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم لكن الواقع أثبت غير ذلك فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الإتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات، ففيما بين 1893م و1890م حررت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات[2]، حيث عملت الإدارة الإستعمارية على توسيع دائرة استغلال الأراضي بشتى الطرق مما يفهم ضرورة دمج الملكية بحيث تتوسع ليشمل كامل أملاك المدينة، وذلك كله استكمال المشروع الاستيطاني في الجزائر وجعلها ملكية إفريقية فرنسية بحجة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[3]، وللعلم فإن قانون 1851م قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيار[4] أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة.

سلح قانون 1851م والغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـ225 مادة تمنع جميعها الفلاحيين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم وتمكنت السلطات الإستعمارية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجأورة للغابات التي تشتعل فيها النيرات، الأمر الذي تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل إنتفاضات محلية قامت بها هذه القبائل نذكر منها انتفاضة 1958 في شرق بلاد القبائل بين جيجل، القل وميلة ضد طوابير الجنرال غاستو الذي حاو ل التدخل لفرض هذه العقوبات.[5]

---

[1] د قاصري محمد السعيد، **دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830_1962**، وزارة الثقافة، دار الإرشاد لنشر والتوزيع، ص 321.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**...، المرجع السابق، ص359.

[3] بختة وابل، **الملكية العقارية في الجز ائر خلال الامبراطورية الفرنسية الثانية**، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص7.

[4] **لاموريسيار(1806- 1865):** تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة 1829، شارك في حملة الجزائر 1830،نقيب على الزوارق1831، استولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي، عقيد على الزوارق 1837، خاض معركة القليعة وموزاية (1840)، ترأس القسم العسكري لوهران (**1840**)، شدد الضربات على قبيلة الحشم الموالية لأمير عبد القادر في سهل غريس معسكر وقام بعميات نهب ضد قبيلة فليتة [مستغانم] سنة 1843 خاض معركة ايزلي 1844 والزمالة 1847، ورتب عملية انهاء الحرب مع الامير عبد القادر، وبناء على رأيه صدر مرسوم 1848 يمنح 50 مليون فرنك لتوسيع المستوطنات الزراعية في الجزائر،،سفير فرنسا بروسيا1849 قبض عليه اثر انقلاب 1851/12/02 ونفي الى بلجيكا انظر: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**،ج2، المرجع السابق، ص477

[5] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 360

يتكون قانون 16 جوان 1851 من خمسة فصول، يتعلق الفصل الأو ل بالدومين الوطني والثاني حول دومين المقاطعات و البلديات والثالث حول الملكية الخاصة والرابع حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة أما الفصل الخامس والاخير فانه يتعلق بجملة من الاجراءات العامة منها تك المتعلقة بإنجاز العمليات التي أفرزتها أمرية 21 جويلية 1846.[1]

4 - قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863:

بعودة نابليون إلى فرنسا ودراسته مجموع التقارير والإقتراحات الخاصة بالتعامل مع الأهالي المسلمين وتأثره بالأفكار السانيسمونية ذات الطابع الاشتراكي وجد نفسه ملزما بإدخال تعديلات على المراسيم وعلى قانون 1851 العقاري، لكي تتمكن فرنسا من التحكم في الوضع الفلاحي وأن فرنسا بأمس الحاجة إلى توفير المحاصيل الفلاحية ودخول حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فالقانون سوف يعكس لنا تصورا ليبيراليا في ثوب عسكري بصدور القرار المشيخي الجديد[2]، يعرف الأستاذ "بن داهة" القرار المشيخي المعروف بإسم السيناتوس كونسيلت بأنه منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر ما نتجت عنه من أخطار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري، فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة[3]، حيث إعتبر هذا القانون من أهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري لأنه إرتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري وملكياته العقارية، وكان هذا تشريعا يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة بدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية لتتم عمليات التبادل بعد أن ينفذ إليها الأوروبيون ولن يتم ذلك إلا بإدخال نظام الملكية الفردية[4] عليها.[5]

تضمن قرار السيناتوس كونسيلت سبعة مواد لعل أهمها المادة الأو لى والثانية حسب ما أشار إليه الأستاذ "محفوظ قداش":

---

[1] صالح حيمر، المرجع اسابق، ص97 .

[2] محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي**...، المرجع السابق، ص125.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص..365

[4] الملكية الفردية: هي السياسة التي إعتمدتها السلطات الفرنسية في الجزائر بشكل يضمن لها السيطرة على ماتبقى من الأراضي الخصبة. ينظر: بختاوي خديجة، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، مج: 10، ع: 11، 2014، ص 294.

[5] محمد بليل، المرجع السابق،ص 126.

المادة الأولى: يعلن أن قبائل الجزائر مالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية، كل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الارض هي مؤكدة وتبقى على تلك الصفة

المادة الثانية: سيتم بصفة رسمية وفي أقرب الأجال:

1_ تحديد مناطق القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الاخرى بأراضي يجب ان تبقى على صفة الاملاك البلدية

2_ تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون هذا الأجراء ممكنا ومناسبا[1]، وتم تكليف المكاتب العربية[2] بالإشراف على عملية مسح الأراضي وتطبيق هذه المواد بمعنى أنه قسم الأراضي إلى خمسة أنماط: أراضي الملك[3] [عائلية]،_أراضي العرش[خاضعة للقبيلة]_أراضي بلدية_ وأملاك عمومية وأملاك دولة، وتم خصر القبائل في دوأو ير محددة لكل منها ملكيتها الفردية.[4]

كان من مصلحة المستوطنين أن ينددوا بتلك الشيوعية الزراعية التي تمثل عائقا في وجه التقدم تحت ما أصطلح عليه قانونيا بحقوق الملكية الجماعية[5]، والحجة الأساسية التي قدمها منظورهم هي أن أعضاء القبيلة يتمتعون دون غيرهم بحق امتلاك الأراضي المهملة من طرف

---

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين ،تاريخ الجزائر 1830_1954**،تر: محمود المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات ANEP، 2008م، ص 165.

[2] **المكاتب العربية**: تعرف المكاتب العربية بأنها المؤسسة التي يتمكن موضوعها في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عامة ومنتظمة وكذلك تهيئة السبل بالإستطان الفرنسي وذلك عن طريق توفير الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي وهذا التعريف يعود للضابط الفرنسي دوماس. ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص177.

[3] **أراضي الملك**: هي الأراضي التي يستغلها أصحابها بالشكل المباشر، ولهم حق التصرف فيها بكل حرية سواءا ببيعها أو تأجيرها أو إهدائها أو تركها للوراثة، وبالتالي فهي أراضي ملكية فردية وهناك من يشبه أراضي الملك بالجزائر بالملكية الفردية بفرنسا. ينظر: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 14.

[4] محمد بليل، المرجع السابق، ص128.

[5] **الملكية الجماعية**: هو اتفاق يتم بموجبه إرساء قواعد التعايش المشترك داخل العقار المبني للاشتراك، ويتم تأسيس هذا النظام إما من قبل المالك للعمارة الراغب في تقسيم هذه الأخيرة إلى حصص وبيعها لتكوين ملكية مشتركة، وإما من قبل المؤسسين للشركة التي تبني العمارة، بهدف تخصيصها لإنشاء ملكية مشتركة فيها، وإما من قبل الجمعية العامة المجتمعة بأغلبية أعضائها. ينظر: قريدة محمد، **نظام الملكية العقارية المشتركة**، مجلة الشريعة والإقتصاد، مج: 03، ع:05، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 01-06-2014، ص 215.

حائزيها المتخليين عنها. غير أن الخاصية المتمثلة في أراضي العرش ليست سارية دائما فربما يقع لها ما يقع لأراضي الملك، يضيف المؤرخ الفرنسي الأستاذ" أجيرون "انه في حالة إهمالها لمدة طويلة فهي تعود إلى حالة الأرض الموات ومع ذلك تم الإصرار على اعتبار ذلك حجة قاطعة بجماعية الملكية التي تدعى عرش[1]، و نوه أيضا أجيرون على انه تم التصريح بها على أنها أملاك للقبائل ويجب أن توزع بين مختف الدواوير، أما الأراضي المسماة مخزن وكذا الأراضي المسماة بالعزل والأراضي التي كان البايات يقطعونها لصالح خدامهم قد تم التصريح بها أيضا، باستثناء أراضي الملك والتي ظلت بمعزل عن عمليات القانون الإمبراطوري الذي يشمل 5/3 من مجموع القبائل.[2] وتطبيقا لهذا القرار فقد شهدت 372 قبلية في آخر سنة 1870م تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أنه ضمن عدد إجمالي يقدر بـ6.883.811 هكتار اقرت السلطات الإستعمارية بـ1.186.492 هكتار على أنها املاك تابعة لبلديات ومصنفة ضمن راضي العرش، و2.840.591 هكتار ضمن أراضي الملك.[3]

ونستخلص مما سبق الإشارة اليه ،بأن النتائج التي أفضت إليها تطبيقات القانون الامبراطوري حسب مأشار اليه شارل روبير أجيرون أن المستفيد الأساسي من القانون هي مصلحة أملاك الدولة حيث تمكنت من الحصول على مايربو عن مليون هكتار أي 1.003.072 هكتار[4]، وللعلم فقد رافق تطبيق القرار المشيخي عميات حجز ومصادرة منها على سبيل المثال 108هكتار في دائرة مستغانم، وحجز قطع ارضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة تلمسان، أما أكبر عملية حجز أراضي الزراعية خلال عام 1863م فقد شهدتها كل من دائرة معسكر وسعيدة، وهران وسيدي بلعباس.[5]

إن المادة السادسة من القرار المشيخي قد رفعت الحظر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 الأمر الذي سمح للكولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل.

---

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1**،المرجع السابق،ص142

[2] شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق، ص143.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق،ص368.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص145.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص369

وبالتالي لا يسعنا القول إلا أن هذا القرار قد قطع أوصال القبائل الكبيرة، هذه القبائل التي كانت تشكل وحدات متجانسة من الأقارب[1]، ووحد من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، فكيف لا وهو الذي أفقد الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحيتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال والخطر هنا يكمن في تحويل سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها[2]، كان لتدمير هذه الوحدات القبلية عدة نتائج بحيث لم يعد بإمكان هؤلاء المضي قدما في أو قات المجاعة إلى التوزيعات المجانية لاحتياطات الحبوب من التبرعات والضرائب من رعاياهم القبليين[3] وبسبب هذا القانون اضحت الملكية الفردية لا ترى النور وكانت هذه رغبة المكاتب العربية التي كانت تخشى تفتت الملكية والرعي الذي يعتبر قاعدة الضريبة العربية لكنه لن يصمد في حالة تفتت اراضي العرش[4] وان كان هذا القرار قد مكن ادارة الاحتلال من الاحتفاظ بحقوقها في أراضي الملك وأراضي البايلك فانه منحها ايضا قوة النفوذ والهيمنة، وعلى هذا الاساس لا يمكن القول ان القرار المشيخي 1863م لم يكن في صالح الكولون ومع هذا كله فان الكولون المدنيين لم يكونوا راضيين بالقرار المشيخي الذي جاء ينمي حقدهم على العسكريين.[5]

المبحث الثالث: تطور التشريعات العقارية الفرنسية بعد 1870

1. قانون وارني 26جويلية 1873

يشير أجيرون أن أولى الدراسات التي قامت بيها الادارة الفرنسية في الموضوع تعود إلى مطلع سنة 1871، وفي اجتماع حضره كل من Gueydon حافظ الأختام، Lefranc وDufaure وزير الداخلية، حيث تم الاتفاق على وضع أسس لمشروع ذلك القانون وأدخل عليه بعض التعديلات، وضعت لجنة warnier[6] مقترح قانون يحتوي على 32 مادة في 4 أفريل 1873م

---

[1] -Benjamin Stora ,Histoire de l'Algérie contemporaine(1830-1988), Casbah Edition, Alger S .D, p 31

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 371.

[3] Benjamin Stora, op cit, p 31

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 146.

[5] عدة بن داهة ،المرجع السابق، ص 372.

[6] **اوغيست وارني**: طبيب وسياسي، سان سيموني[**فرنسي**]، نائب عن الجزائر **[1871.1875]**، تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل]**1832**] وفي سنة1834ارسل الى وهران لمعالجة السكان من مرض لكوليرا، فيما بين سنتي 1837.1839 شغل مهمة محافظ بالقرب من النقيب دوماس بمدينة معسكر تنفيذا لمعاهدة تافنة، اهتم بالزوايا

ووافقت عليه يوم 26جويلية 1873م[1] حيث تم التصويت عليه بعد قراءة ثالثة من غير مناقشة ولا تعديل[2] فأصبح هذا القانون معروف بقانون وارني كما يسمى أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء ليلبي رغبات المعمرين الأوروبيين في الجزائر[3]، إن قانون "وارني" تم تصوره من منطلق كونه رد فعل ضد القانون الامبراطوري الممقوت في أوساط المستوطنين، هذا القانون الذي أعد خصيصا لعرقلة مشاريع الاستيطان، أي أن ما تم الشروع فيه من عمل باسم القانون الإمبراطوري سوف يظل مجمدا أو بالأحرى تحويله عن أهدافه[4] وفعلا كان قانون 1873م يرمي إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة ليس فقط بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين، وهكذا فإن إخضاع مبادلات الاهالي في مجال الممتلكات العقارية التي نص عليها القانون الامبراطوري تم التعرف عليها وتحديد أوجه الحق فيها وإخضاعها نظم الرهن والسجل العقاري.[5]

كان يهدف قانون "وارني" أساسا حسب بن داهة إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش بحيث لم يعد هناك ملاك لأراضي تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك وإنما ملاك عقاريون لا غير[6]، ومن أهدافه أيضا يذكر أجيرون :إنهاء وضعية اللاعدالة في توزيع الاراضي بين الأهالي والمهاجرين الوافدين، أي أن القانون يهدف إلى توفير الأراضي لفائدة صندوق أملاك الدولة المخصصة للاستيطان الخاص، وبطبيعة الحال لقيت هذه النقطة إجماع الكل.[7]

وبالطرق الصوفية التي قاومت الاحتلال الفرنسي، فيما بين **1863**.**1868** انضم الى جول فيري ودافع معه بقوة عن مصالح الكولون، وفي 08/07/**1871** انتخب نائبا للجزائر العاصمة، كان عضوا نشيطا في اللجنة المكلفة بمصادرة أراضي الفلاحين، وعضوا في لجنة الملكية العقارية في الجزائر، ترك بصماته في قانون 1873الذي يحمل اسمه، وهو القانون الذي كان يهدف الى فرنسة الاراضي الفلاحية والقضاء على الملكيات الأرضية الجماعية للفلاحين الجزائريين، **انظر**: عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع**...،ج2، المرجع السابق، ص48

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق،ص150

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق 292

[3] فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني، 1870_1900**، مجلد اول، عدد خاص، أفريل 2019،جامعة محمد لمين، سطيف، تاريخ النشر 2019/4/30،ص297

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ص151

[5] شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق، ص152.

[6] عدة بن داهة، المرجع السابق،ص293.

[7] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص153.

إن تطبيق قانون "وارني" كان يتضمن عدة نقاط، أهمها تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والحفاظ على الأراضي وضمان انتقالها بين الجزائريين والفرنسيين وقد ركز على الاملاك الفردية وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي أو تقاليد القبائل التي لا تخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما يعني التشريع الفرنسي بدل التشريع الاسلامي.[1]

وقد كان هذا القانون بمثابة وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية الجزائرية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية، لتصبح مادة تجارية لاتباع ولا تشترى ولا تحجز حسب الاعراف الجزائرية، وتحويلها إلى ملكية خاصة ليتمكن المعمرون من شراءها[2]. وفي هذا الصدد ينوه الأستاذ "صالح عباد" أن "وارني" كان يزعم أن القانون يخدم مصلحة الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم الحق في ملكية الأرض لأن رأي الاسلام في الملكية ما هو إلا مجموعة من الإعتقادات والوصايا الفردية تختلف حسب المكان والزمان، لهذا فإن هذا القانون يمنح للجزائريين دعم قانونيا لملكيتهم ويطور العلاقات الاجتماعية بينهم، فإن الملكية الفردية هي التي تسمح للفرد بأن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر، لهذا يكون هذا القانون بمثابة الحل للفلاحين الجزائريين[3]

لكن الواقع مختلف بحيث يعتبر هذا القانون كغيره من القوانين السابقة التي جاءت لاستغلال الجزائريين، والغاية الأهم والنهائية لهذا القانون هي فرنسة أراضي الجزائريين مما يعني اخضاع جميع المعاملات العقارية لسلطة القانون الفرنسي، اي انه جاء ليخلص المعاملات العقارية من القواعد المستمدة من الشرع الاسلامي أو تقاليد القبائل، باعتبارها تتنافى مع قواعد القانون الفرنسي، وهذا اللإجراء سمح بانتقال أراضي الجزائريين إلى الأوروبيين بكل سهولة ويسر، كما أن أبعاد الشريعة الإسلامية في المعاملات التجارية بين الجزائريين من شأنه زعزعة أو أصر التضامن والتعاون داخل المجتمع الجزائري، وتلك هي رغبة الادارة الاستعمارية.[4]

---

[1] عيسى يزيز، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830_1914**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم ا التاريخ المعاصر ، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2009،ص74 .

[2] جلول شيتور، "**العقار ابان الاحتلال دراسة قانونية**"، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830_1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007 ص213 .

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**، 1830. 1930م، ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية بقسنطينة، 1999، ص 114،

صالح حيمر، السياسة العقارية..، المرجع السابق، ص 157.[4]

والواقع أن هذا القانون لبى رغبة الكولون ونشط عملية الاستيطان، وظهرت نتائجه العلمية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه، كما يعتبر مكملا للقانون المشيخي 1863م وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون مرة أخرى فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية فباعوا أراضيهم ليجدو أنفسهم مبعدين[1]، وأدت كل هذه الإجراءات إلى إفقار الفلاحين ومضاعفة عدد الكادحين في الأرياف، وقد لاحظ المؤرخ أو غسطين برنار إلى أي حد تأثر الفلاحون من هذه القضية الحيوية التي هي في رأيهم أهم من القضية السياسية نفسها، حيث نجد في كتابه تلميحا للنتائج الوخيمة التي نجمت عن تطبيق قانون 1873م وإلى الأعمال التعسفية التي قام بها المضاربون وغيرهم من المعمرين الطامعين في أراضي الجزائريين، فكتب يقول: **"بعد مضي بضع سنوات على تطبيق هذا النظام، تبين أنه لا بد من وضع حد له، خوفا من قيام ثورة عارمة بين الفلاحين."**[2]

وعليه يمكن القول ان قانون فارني جاء ليزيد الطين بلة وكسابقه من القوانين كان له هدف وحيد وهو مصادرة أراضي الجزائريين وفرنستها.

2.قانون 1897:

لقد كان قانون أفريل 1887م يتميز بالتناقض في سندات الملكية، وهو ما زاد من متاعب ومأسي الاهالي، فقام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق، والنظر في احوال الأهالي فتألفت لجنة برلمانية تفقدت من خلالها 102 من مراكز الأو روبيين والأهالي فتم تعيين حاكم جديد هو السيد كامبون، الذي اسندت اليه مهمة ان يبرهن للأهالي إهتمام فرنسا بهم، حيث اقتنعت لجنة مجلس الشيوخ من تصريحات المسلمين وشكواهم **"لقد بلغ الاستيطان حدوده القصوى"** فأعدت لجنة جول فيري مشروع قانون يهدف إلى إدخال اصلاحات عميقة على التشريع العقاري القائم[3] وفتحت المجال أمام المشروع وهيئاته لإصدار قانون جديد يتمثل في قانون 16فيفري1897م[4] أدخل هذا القانون إصلاحات على قانوني 1873م و1887م، بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان كولان مقررا لها، وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير **"بوركيري دي**

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص362

[2] مصطفى الاشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007 ، ص 73،

[3] فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق،ص303

[4] محمد بليل، المرجع السابق، ص147 .

بواسورين" وتحول مشروعه إلى قانون 1897م[1]، ويشير الاستاذ "بليل" أن أسباب هذا القانون تعود إلى التطبيقات السيئة لقانونين السابقين، وبطئ عمليات الاستقصاء العام وارتفاع المصاريف الخاصة بالتقسيم والنزاعات الفضائية وتكرار لجان التحقيق بضغط من الأوروبيين في أراضي الجزائريين بدون مراقبة، وأيضا مشكل المضاربة التي يقوم بها الموثقون والمتعاملون الآخرون،[2]

أبطل هذا قانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873م، واستبدلها بإجراء وحيد نجد تفاصيله في المواد 5 إلى8 وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ومهما كان أصلهم المادة 4[3]، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء وورد في النص مادتان تدخل في إطار حماية الملكية الأهلية، حرص كامبون على إدراجهما[4] أو لهما هو الترخيص بالمبادلات بين الأهالي بخصوص الأراضي التي تمت فرنستها بموجب قوانين 1897،1887،1873. لدى قاض مسلم في الدوائر القضائية المنصوص عليها في قرار الحاكم العام، في مادته 16؛ أما التحفظ الثاني فيقتضي أن لا تجرى عمليات القسمة أو مزايدة الشائع إلا عينا ولصالح الملتمس وحده بينما يظل بقية أعضاء العائلة مشتركين في مشاع ملكيتهم، وإذا تعذر ذلك فإن تتم وفق **"فروع الملكية"** مع احتفاظ كل عائلة بأوضاع الشياع؛ ماعد العائلات المعرضة لمزاد المشاع[5]، عندها يمكن للشركاء في المشاع أن يقوموا بإبعاد الملتمس وتعويضه "المادة 17" وهذا معناه الاحتفاظ بحق الشفعة المنصوص عليه في التشريع الاسلامي[6]، كما لا يمكن تطبيق المادة 17 على العقارات التي تم بيع أزيد من نصفها.[1]

---

[1] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 410

[2] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 147

[3] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 411

[4] . فؤاد عزوز، المرجع السابق،ص 304

[5] **المشاع**: يستعمل الفقهاء اسم المشاع للدلالة على الملك المعلوم الذي لايتعين من جملة ملك أعم منه، لاختلاطه بغيره. فهو وإن كان مملوكا ومعلوما بالنسبة من جملة الملك المشترك، إلا أن عينه مبهمة غير محددة، لاختلاطها بغيرها، وتعلق حق الغير بالجميع. ينظر: سراجية زهير، زكاة المشاع في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج: 07، ع: 01، 15-06-2015، ص ص 527-528.

[6] **التشريع الإسلامي**: هو سن القوانين التي تعرف منها الأحكام الأعمال المكلفين، وما يحدث لهم من الأقضية والحوادث، فإن كان مصدر هذا التشريع، هو الله سبحانه بواسطة رسله وكتبه فهو التشريع الإلهي، وإن كان مصدره الناس سواء

أما المادة 14 فتدعو أصحاب العقود التي لم تخضع للتصفية من خلال قانونين 1873و1887 بإمكانهم تكيفها وفق الإجراءات الجديدة، بهدف تثبيت العقود الإدارية والقضائية من اجل اقصاه 6 اشهر.

هذا وقد نوه الاستاذ محمد بليل ان الهدف الأساسي وراء هذا القانون تثبيت مبدأ فرنسة الأراضي في الجزائر والتأكيد بأن كل المالكين مهما كانت جنسياتهم يخضعون للقانون الفرنسي[2] بما معناه كل حاصل على الحقوق في ملكية العرش، وفي هذا الصدد اشار أجيرون أن المعاصرون اكدوا على أن الإدارة وافقت على ذلك التأويل في تعليماتها المؤقتة، الصادرة في الجزائر 14جوان 1897 حيث ورد فيها: **"كل معني بذلك سواء كان أوروبيا أو أهليا يملك حق المطالبة بتحقيق جزئي في أراض الملك أو الأراضي المشتركة"**[3] وهكذا يكون قانون 1897 قد حدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش[4] التي اهملت في قانوني 1873و1887، كما أنه لم يغذ الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر، لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية باعتباره اقترح تطبيقا فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي الملك أو العرش، وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له حق في أراضي العرش. لما يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو الجزائريين أو الحصول على سند الملكية من الإدارة الاستعمارية.[5]

وبالنسبة لنتائج المترتبة عن تطبيق قانون 1897يشير شارل روبير أجيرون أن هذا القانون سمح بتأسيس الملكية العقارية على مساحة 518.254 هكتار، ولقد تم تأسيس الملكية الفردية في أراضي العرش بلغت مساحتها 552.841 هكتار، كما منحت مساحة 261.323

أكانوا أفرادا أم جماعات فهو التشريع الوضعي. ينظر: عبد الفتاح تقية، التشريع الإسلامي، خصائصه ومقاصده- دراسة تحيلية-، مج: 20، ع: 02، 30-11-2011، ص08.

[1] شارل روبير آجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، 1871_1919، ترجمة: م حاج مسعود/أ.بكلي، الجزء الثاني، دار الرائد لكتاب، الجزائر 2005، ص220 .

محمد بليل، **تشريعات الاستعمار**.....،المرجع السابق،ص148.[2]

. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 223.[3]

[4] **أراضي العرش**: هي الأراضي التي كانت تستغل من طرف القبائل، والتي تعرف في إقليمي الجزائر وقسنطينة بإسم أراضي العرش، أما في إقليم وهران فتعرف باسم السبيقة وقد كان هذا النوع من الملكية منتشرا في العديد من منطقة الجزائر ، خاصة تلك الواقعة خارج السلطة المباشر للحكام الأتراك، والمعروفة ببلاد السيبة أو الخلاء. ينظر: صالح حيمر، المرجع السابق، ص18.

فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص [5]305

هكتار من أراضي الملك بمقتضى عقود فرنسية فبلغ مجموع المساحات المحددة: 814.020 هكتار مقابل 1.579.841 هكتار اعتبرت بمقتضى قانوني 1873و1887 أملاكا خاصة، حيث بلغت مساحة العقارات المفرنسة حسب القانون 4.008.831 هكتار في أو آخر سنة 1899و 4.764.614 هكتار في أو اخر سنة 1922، وهي نسبة قليلة مقارنة بالقوانين السابقة من إجمالي مساحة التل التي تبلغ 14 مليون هكتار[1]، وعموما فقد صادر هذا القانون 20 بالمئة من أراضي الشرق الجزائري والوسط الجزائري و40 بالمئة من أراضي الغرب الجزائري[2] ينوه أجيرون أن هذا القانون أسدى خدمات جليلة للذين كانوا يرغبون في التنصل من الممتلكات الجماعية واتمام عملية تحويل الأراضي الواقعة تحت نظام العرش.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن فرنسا جاءت بكل هذه القوانين التي مست الملكية العقارية بدافع الأطماع في ثروات الجزائر وخيراتها الاقتصادية، وليحقق الاستعمار الغاشم غاياته الاستيطانية والتي تكمن في السيطرة على الأرض والتي تعتبر عامل مهم في بسط نفوذها واكتمال الاحتلال الكلي للجزائر. حيث حولت هذه السياسة العقارية الجزائر إلى مملكة من البؤس والفقر والمجاعة، كما تميزت هذه السياسة بثبات الأهداف مهما تغيرت الوسائل المنتهجة فكان كل قانون يمثل ارضية صلبة لقانون الموالي له خدمة لمصالح الاستعمار.

---

[1] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص ص 247،248

[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص 168 .

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 249

الفصل الثاني

تطور الملكية العقارية وعلاقتها بالاستيطان 1870-1914

المبحث الأول: تطور الاستيطان الأوروبي .

1.مفهوم الاستيطان.

2.السياسة الاستيطانية الجديدة في فترة الحكم المدني .

3. برنامج المستوطنين بعد انتفاضة 1871.

4. تعمير سكان الألزاس واللورين.

المبحث الثاني: بناء القرى الاستيطانية .

1.تعمير القرى.

2. اعتماد نظام ال 50 مليون في بناء القرى.

المبحث الثالث: استغلال التشريعات العقارية لصالح المعمرين.

1. نزع الملكية العقارية من الجزائريين ومصادرتها

2. تكريس القوانين العقارية لخدمة المعمرين

المبحث الأول: تطور الاستيطان الأوروبي

تعتبر السياسة الاستيطانية سياسة جرت بعد الحملة العسكرية الفرنسية لتي انتهت باحتلال الجزائر، انطلقت حملة ثانية تهدف إلى تشجيع الاستيطان الفرنسي خاصة والأو روبي عامة، عن طريق القتل والتشريد لتوفير الأراضي وإقامة القرى الجديدة [المستوطنات] ومنحها للمستوطنين القادمين من ما وراء البحار، والذين كانوا يمثلون حثالة المجتمع الأو روبي من لصوص وسجناء وفقراء وبطالين.

1. مفهوم الاستيطان:

يعرفه الأستاذ "محمد حسين" في كتابه الاستعمار الفرنسي أنه انتقال مجموعة من البشر من مكان إلى آخر نتيجة الثورة الصناعية التي إجتاحت أوروبا، وهو مصطلح حديث ومعاصر. كما يعتبر من أخطر الأساليب الاستعمارية يعتمد على توطين أكبر عدد من الفرنسيين والأوروبيين بالجزائر لإخضاعها إلى هذا النوع من الاستعمار.[1]

ويذهب الدكتور "صالح عباد" في كتابه إلى قوله: أدركت فرنسا أن استعمارها للجزائر سيكون بدون فائدة لولا وجود الاستيطان فجلبت معمرين أوروبيين إلى الجزائر لدعم وجودها ضد أي حركة جزائرية ضدها، كما أن هؤلاء المعمرين سيشكلون مصدر لتزويد الإدارة الفرنسية بالمواد الأولية وتصديرها إلى فرنسا بالإضافة إلى ذلك قدوم المعمرين سيخلصها من مجموعة كبيرة من المنحرفين.[2]

ومما يجب الإشارة إليه أن الطابع الاستيطاني لاحتلال الفرنسي في الجزائر قد تميز بثلاث خاصيات فإلى جانب كونه استعمارا استغلاليا استيطانيا، فقد كان عسكريا ودينيا[3] كما يعتبر عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والادارية في الجزائر.[4]

شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا **"لا ذمة لهم ولا ضمير"** مولعين بحب الدراهم والدنانير، فانتشروا كالبلاء المستطين، حيث بلغ

---

[1] محمد حسين، **الاستعمار الفرنسي**، ط4، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع 1968،ص 80

[2] صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870_1900**، الجزائر1984،ص 4

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض**، المرجع السابق، ص49،

[4] عبد الوهاب بن خليفة، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، ط2،دار بني مزغنة، الجزائر،2004، ص32

عددهم حسب ما أشار إليه الاستاذ فركوس عام 1832م 25 ألف معمر، وارتفع هذا العدد بشكل رهيب عام 1846 ليصبح 120 ألف.[1]

عرفت مسألة الاستيطان في عهد حكم بيجو نموا كبيرا،. فبين 1840م إلى 1846م جاء إلى الجزائر 194887 مقابل 117722 ذهابا منها أي ربح 77.165 مهاجر، وفي عهد الجمهورية الثانية وخاصة ما بين 1848م و1850م استقبلت الجزائر مواكب من المهاجرين لتعمير مراكز الاستيطان الـ42 المتوقعة للاستعمار. وبين 1851م و1872م كان تزايد السكان الأوروبيين متطورا وذلك خاصة بناء على الهجرة، مر عدد السكان الأوروبيين من 131283 إلى 245117 [129601 فرنسيا و115516 أجنبيا] يعني زيادة 113834 منها 105932 مهاجرا[2] ولينتقل عام 1876 ليصبح 344 ألف، حيث وصل عام 1911م، 752 ألفا من الفرنسيين و189ألفا من باقي الأو روبيين.[3]

كان توسع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر من أكبر العوامل التي ساهمت في إحداث اختلالات سيئة في المجتمع الجزائري، وذلك بوجود عدة أسباب منها ترسانة القوانين التي أصدرتها فرنسا بحق الجزائريين في إطار المصادرة والتمليك وغيرها من القوانين المجحفة التي أنهكت كاهل الدولة الجزائرية.[4]

يرى الدكتور محفوظ قداش أن هذا الاستيطان الذي تم في الضيعات الثرية والعديد من القرى المحدثة ونمو المدن الكبيرة، شكل إلى جانب الجزائر المسلمة، جزائر أخرى، جزائر الفرنسيين المبجلين اقتصاديا وبالنسبة للسواد الاعظم من الجزائريين.[5]

2. السياسة الجديدة للمستوطنين الأوروبيين في فترة الحكم المدني:

لكي نأخذ فكرة واضحة عن سياسة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة أشار الأستاذ عمار بوحوش في كتابه أن البرنامج السياسي للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر كان جاهزا ومهيئا للعمل به منذ 1848م، لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه

---

[1] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال[المراحل الكبرى]**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 330 .

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص 159 .

[3] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 330

[4] بلعربي نور الدين، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر و انعكاساته الاجتماعية والثقافية 1962/1830**، مجلة العصور، م18،ع2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص 121 .

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159

على الجزائر منذ احتلاله لها سنة 1830م، لم يسمح للمستوطنين الأو روبيين ان يطبقوا برامجهم حيث كان هو المطبق لسياسة التي تخدم مصالح الجيش ثم مصالح الأو روبيين، وكما هو معروف فقد استعان الجيش بالمكاتب العربية لكي يقيم جسور التعاون بينه وبين المواطنين الجزائريين، وبإيجاز فإن الصراع السياسي على السلطة كان قائم بين الأوروبيين والجيش إلى غاية 1870، أي حين اندحر الجيش في معركة سيدان والقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان[1]، وبمجرد سقوط الامبراطورية الثانية جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى يد الأوروبيين المدنيين بصفة نهائية فقد ارتفع عدد البلديات من 126 بلدية سنة 1873م إلى 176 بلدية عام 1879م[2]، وفي الأخير مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوروبيين الذين استولوا على السلطة في الجزائر وأصبحوا يسيرون البلاد ويحكمونها بأسلوبهم الخاص إلى غاية أو ل نوفمبر 1954م.[3]

هذا وقد نوه المؤرخ الفرنسي "أجيرون" أن أمال فرنسا المهزومة ظلت بعد سنة 1870م تتطابق مع الأمال المعبر عنها باستمرار في الجزائر منذ بداية الاحتلال في جعل هذا البلد مستعمرة استيطان. أن الحزن على الاقاليم الضائعة التي انتزعت من فرنسا ألهم القادة إرادة موحدة بما يكفي لإعادة انشاء فيما وراء البحر الابيض المتوسط أقاليم جديدة أهلة بالفرنسيين والذين يكونون قادرين يوما ما على تأثير في التوازن الأوروبي الجديد، كان أمل المعمرين قوي في أن يروا فرنسا جديدة تظهر للوجود[4] قام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم بالجزائر وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد، وكان الزعيم المفكر والمحرك لمخططات المستوطنين الأوروبيين بالجزائر "أوغيست وارني" الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي باسمهم في عهد نابليون الثالث، فقد ناضل في تحقيق برنامج المستوطنين وذلك من خلال تقلده لمنصب الشؤون الدينية بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية، كما اشتغل كمستشار للحكومة الفرنسية في الجزائر إلى أن قام نابليون الثالث بإبعاده عن منصبه، وتحول بعد ذلك إلى مستوطن اشتغل بالصحافة، وقد اشتهر هذا

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي لجزائر من البداية والى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت، 2005، ص152.

[2] . صالح فركوس، المرجع السابق، ص 332 .

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، شركة دار الامة م2، 2013 ص111 .

المفكر بالفكر الاساسية التي قامت عليها سياسة الاستيطان في الجزائر وهي نظرية ادماج الجزائريين.[1]

3. برنامج المستوطنين بعد انتفاضة 1871م:

نوه الأستاذ بوحوش أن أغلب المستوطنين لم يتوقعون حدوث انتفاضة 1871 ويعتبر ذلك الحدث سببا إضافيا في تحريك الضغينة العرقية واستفزاز مشاعر الأوروبيين بخصوص السياسة المتبعة تجاه الأهالي وهي لم تتغير في الواقع وإنما تميزت لعدة سنوات بتعطش متنام لا يشفي غليله سوى الانتقام، كانت الأمور ستأخذ مجرى أكثر طبيعية لولا حدوث الانتفاضة، فقد كان من الممكن أن يتغير موقف المستوطنين بعد الإنتصار الذي حققوه ليتحولوا إلى محافظين راضيين بأوضاعهم. أصدر أحد المستوطنين وهو باحث في شؤون الفلاحة منشور بعنوان **"الجزائر سنة 1871م"** فبعد أن ندد "**بالتوحش الهمجي هذا الجنس الشرير"** وتذمر من الأهالي الذين ظلوا مثل الحشرة مصاصة الدم، ملتصقين بالأرض يجسمون الاحتجاج في وجه الاحتلال، خلص المؤلف إلى استخلاص العبر بقوله: **"يجب على العربي ان يزرح تحت وطأة المحتل وعليه ان يختار بين اثنين: إما ان يندمج في حضارتنا أو يزول ... الحضارة الأو روبية لا تعرف الشفقة إزاء الحياة الهمجية"** لم يكن المستوطن الوحيد الذي نطق بهذا الأسلوب لأن شخصيات أخرى لم تنطق بأسلوب مخالف[2]، وحسب نظرية وارني، فإنه لا يمكن قبول مجتمع متخلف وهمجي في مجتمع أو روبي يتزعم الحضارة الغربية وعليه فلا بد من العمل تدريجيا لإدماج الجزائريين في المجتمع الأوروبي، وتتمثل خطة المستوطنين الأو روبيين التي وضعها هذا الطبيب فيما يلي:

1. التمثيل النيابي للمستوطنين الأو روبيين في البرلمان الفرنسي.
2. إقامة حكم مدني بدل من العسكري.
3. إنشاء مجلس اعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتجة.
4. إعلان التل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء البلديات.
5. السماح لحكام الفرنسيين بالنظر في القضايا الجنائية.
6. عدم السماح للعرب ان يسيروا الأراضي التي تصادر منهم.

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 153

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع السابق، ص101

7. عدم الاعتراف بأراضي العرش وإقامة نظام للملكية الخاصة.[1]

وبمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث يوم 2سبتمبر 1870م وإلقاء القبض عليه وسجنه في ألمانيا لغاية عام 1873م، جاءت حكومة الدفاع الوطني لتتخذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتحقق جميع مطالبهم، وقد تزعم حركة التغييرات الجديدة لصالح الأوروبيين السيد "أودلف كريميو" Adolphe Cremieuxالذي كان المسؤول الأول عن الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني المناهضة لنابليون الثالث المهزوم[2]، يذكر الأستاذ الدكتور "أندري جوليان" أنه يوم 24 أكتوبر وقع مجلس الحكومة ستة مراسيم صدرت في 25 أكتوبر بعد الحاح من غامبيتا وكان المرسوم المتعلق بالتنظيم السياسي للجزائر يهدف من جهة إلى النظام المدني بدل النظام العسكري ويهدف من جهة أخرى إلى إدماج الجزائر في فرنسا كما أسس مجلس الحكومة منصب حاكم عام مدني وقائد قوات البرية والبحرية التي وضعت تحت إمرته المكاتب العربية ولجنة استشارية تتألف من عشرة أعضاء من ضمنهم ستة منتخبين، ومجلس أعلى يترأسه الحاكم ويتكون من خمس عشرا عضوا ويضم قائد القوات البرية والبحرية والرئيس الأول لمجلس الاستئناف والأسقف والولاة الثلاثة وتسعة مستشارين عامين مدعوون للتداول في شأن الميزانية للجزائر[3]، وباختصار فإن هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأوروبيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين واليهود حتى تنجح سياسة الادماج بسرعة وفعالية، والقضاء على المكاتب العربية التي تقوم عادة بالجوسسة لحساب القيادة العسكرية بالجزائر، وفي شهر نوفمبر اتهمت جريدة "**المستقبل الجزائري**" التي تصدر بوهران رجال المكاتب العربية بأنهم هم الذين حرضوا الجزائريين على الثورة وأنهم خونة يعملون ضد المصلحة الوطنية الفرنسية[4].

4 . تعمير سكان الالزاس واللورين:

يذكر الاستاذ شارل روبير أجيرون انه في تاريخ 23 فيفري 1871م قامت شركة الزراعة بالجزائر، وهي الشركة الزراعية السابقة التي تأسست عام 1840 باستعادة الفكرة التي أطلقها الدكتور وارني عبر استدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب، ولقد اقترح

---

[1] . عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 153

[2] نفسه، ص153 .

[3] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827_1871**،ج1،المجلد الأول، دار الأمة، ص ص 710-711 .

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 157 .

محافظ الجمهورية **الكسي لامبير** يوم 5 مارس: **"منح مواطنينا من الألزاس ضيافة جديرة، بصناعتهم وروحهم الوطنية "** وكانت الفكرة نفسها قد قادت جريدة في فرنسا المتروبول إلى اقتراح: **"ان مستعمرتنا ستصبح الألزاس واللورين، وأن الالزاسيين سيغيرون الارض دون تغيير الواقع"**[1] بحيث كانت الحكومة قد وعدتهم منذ آذار 1870م بمائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة[2] يضيف أجيرون أنه تم التصويت يوم 21 يونيو على قانون نظم لجان الهجرة وخصص قرضا قدره 400.000 فرنك، كما صدر المرسوم الثاني يوم 16 أكتوبر وسع بشكل محسوس الشروط التي من خلالها تتم عمليات منح الامتيازات لجميع الفرنسيين القادمين من فرنسا، وتصبح ملكية الامتياز في فائدة كل شخص قادم من الألزاس واللورين ويمتلك رأسمال قدره 5000 فرنك كما يمكن أن تكون مدة الإقامة تسع سنوات والقيام بعمل زراعي فعلي بالنسبة لكل فرنسي من تلك المنطقة أو من غيرها، كما يقوم بدفع إتاوة سنوية قدرها سنتيم واحد عن الهكتار، وكان ذلك يعني الرجوع إلى نظام الامتياز المجاني الذي سبق وأن حكم عليه بالإدانة، وجاء مرسوم 15 يوليو 1874م ليقلص مدة الإقامة المطلوبة للحصول على الملكية إلى خمس سنوات وإلى ثلاث سنوات بالنسبة لمن يمكنه إثبات صرفه مبلغ 100 فرنك على الهكتار الواحد في اعمال التهيئة[3]، والواقع ان هجرة هؤلاء المنفيين، وكلهم تقريبا عمال مصانع كان فشلا فمن أصل 1183 عائلة اسكنت بنفقات باهظة [6500 فرنك للأسرة] لم يبقى في الأرض سوى 387 عائلة.[4]

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 112.

[2] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص86.

[3] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 113.

[4] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص 86.

المبحث الثاني: بناء القرى الاستيطانية

أشار الاستاذ بوعزيز أن حركة الاستيطان الأوروبي نشطت نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر ابتداء من عامي 1870م و1871م، واتجهت نية الإدارة الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها، وتقديم الأراضي له مجانا بشرط الإقامة الإجبارية فيها.[1]

1. تعمير القرى:

تخلت السلطات الفرنسية في باريس عن ممارسة نفوذها في الجزائر للمستوطنين بحيث صار بإمكانهم أن يتصرفوا في الجزائر كما يشاؤون، فبدأ المستوطنون يعملون على افراغ الأرضي من أهلها، وتحويل المناطق العسكرية إلى الحكم المدني وتطبيق جميع القوانين الفرنسية[2]، فبعد فشل سكان الألزاس واللورين الذين كانوا أغلبيتهم من العمال والتجار والصناع في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة لفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة انفق على اسكانها بنفقات باهظة قدرت بـ 6500 فرنك حسب ما ذكره الأستاذ أجيرون[3] لابد من الملاحظة إجمالا، بأن الاستعمار الرسمي بالرغم من جمعه عددا هائلا من الأراضي حيث تم تسليم ما قدر بـ 501.793 هكتار للتعمير من 1871م إلى 1885م، لم يتمكن في الفترة نفسها من توطين أكثر من 32.976 شخص في الأرياف الجزائرية.

فإذا ما اعتبرنا المصاريف المخصصة 65.928.107 فرنك أي 2.000 فرنك لكل فرد، فضلا عن المسؤوليات المستقبلية التي تنجم عن هذه السياسة فإن النتيجة كانت ضعيفة حقا، فبرغم من أهمية الجهود المبذولة لم يكن الاستعمار الرسمي هو السبيل الامثل المزعوم لتجسيد التوطين المكثف للريفيين الفرنسيين، فمن بين 32.976 معمر تم توطينهم في ظرف 15 عام فإن 1700 منهم فقط كانوا من المهاجرين الفرنسيين حديثي العهدة بالهجرة. ولاشك أن نسبة السكان الريفيين قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وإن كانت الإحصائيات الرسمية المتناقضة لا تسمح بتقييمها بصورة دقيقة، حتى لو افترضنا أنها ارتفعت فعلا من 100.549 في 1872م إلى 207.605 في 1889م ومن المؤكد أن هذا العدد كان مرتفعا جدا، فإن الفضل لا

[1] . يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 31

[2] . صالح فركوس، المرجع السابق، ص333

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1، ص 86 .

يرجع إلا جزئيا لاستعمار الرسمي، كما يمكن الإشارة أن هذا الاستعمار كان ينزع إلى إنشاء القرى، لاسيما في السنوات التي تلت مباشرة التمرد الكبير سنة 1871م.[1]

اتجهت الادارة الاستعمارية إلى جنوب شرق فرنسا وإلى فرنسي الجزائر أنفسهم لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي وصادفت نجاحا في أعمالها وجهودها، فهجرت من فرنسا العديد من العائلات خلال عشر سنوات، وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا على مساحة 347226 هكتار لحركة الاستيطان الأو روبي ما بين 1881م و 1882م[2] قدرت قيمتها حسب م أشار اليه الأستاذ أجيرون بـ43 مليون فرنك، وأنشأت الإدارة الاستعمارية أكثر من 197 قرية استيطانية كان يسكنها في عام 1882م ثلاثون ألف نسمة اختير نحو نصفهم محليا. ولكن شرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة وراح كثيرون من المتنازل لهم يعهدون باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين ومنذ عام 1882م كانت 2331 عائلة قد تخلت عن أراضيها.[3]

2. اعتماد مشروع الـ50 مليون في بناء القرى الاستيطانية:

وبسبب السلبيات السالفة الذكر طلبت الإدارة الاستعمارية عام 1881م اعتماد 50 مليون[4] لبناء 175 قرية على ارض مساحتها 380000 هكتار منها 300000 يجب الحصول عليها من الأهالي هذا المخطط الذي وضعه النائبان تومسون وغاستو وانتباه الحاكم تيرمان قد تمت الموافقة عليه في أفريل 1881م من قبل الوالي العام، بناء على توصية من كونستانس، لقد كان هذا المخطط في شكله الأولي، يهدف إلى إنشاء 300 قرية جديدة لصالح المعمرين في ظرف ثلاث سنوات كما أن نصف هذه القرى كان سيتم إنشاؤها على أراضي مصادرة على أمل توطين 15000 عائلة فرنسية وكان يفرض ان يشمل كل مركز 50 عائلة على مساحة 2000 هكتار، اي ما يمثل بالنسبة لـ150 قرية 300000 هكتار والتي سيتم نزع ملكيتها مقابل 85 فرنك للهكتار الواحد، حيث تبلغ قيمتها الاجمالية 25.500.000 فرنك، فإذا اعتمدنا 80.000 فرنك للقرية الواحدة كمبلغ قاعدي، فان تكاليف الإنشاء كانت ستبلغ 24 مليون فرنك وهو ما سيؤدي إلى بلوغ الرقم المكتمل والمختوم 50 مليون فرنك.[5]

---

[1] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص128 .

[2] . يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري...**، المرجع السابق، ص31

[3] . شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، المرجع السابق، ص86

[4] . يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.32

[5] نفسه، ص 33 .

ولكن على الرغم من إصرار الجمهوريين، نوه أجيرون أن مشروع 50 مليون قوبل بالرفض من البرلمان في 28 ديسمبر 1883م بأغلبية ضعيفة تمثل 16 صوتا، وبالتزامن مع إدانة المشروع فإن البرلمان كان يدين مبدأ الاستعمار الرسمي الذي نددت به الصحافة وبعض الخطباء في البرلمان بشدة باعتبارها هوسا مكلفا ونظاما غير فعال[1]، ولكن بالرغم من ذلك فان الاستعمار الرسمي لم يتوقف، غير أنه ابتداء من 1886م، وإلى جانب نظام التنازل المجاني عن الأراضي، حيث تم في عامي 1885م و1886م التنازل عن مساحة 30 ألف هكتار تقع أغلبيتها في عمالة قسنطينة، إضافة إلى ذلك تم بيع قطع أرضية تابعة لأملاك الدولة في المزاد العلني ودون الزام بالإقامة، غير انه في الواقع وإلى غاية 1895، لم يتبع سوى 53.765 هكتار بمبلغ 133 الف فرنك[2].

أضاف الدكتور أجيرون أن الاستيطان الرسمي عانى بعض التباطؤ ولكن رغم ذلك لم يتوقف عن إجراء عمليات استملاك وشراء الأراضي باحتياطي أموال الحكومة[3]، وكان هذا التباطؤ تدريجيا، فمن 1881م إلى 1890م لم يتم انشاء أو توسيع سوى 107 قرية مقابل 264 في العشرية السابقة، ولم يتم تسليم 176 ألف هكتار لاستعمار مقابل 401 ألف هكتار من 1871 إلى 1880م ولقد ظهرت إلى الوجود آنداك أربع قرى جديدة في السهل الساحلي للقطاع وهراني، كما تم استصلاح كامل لهضبة سيدي بلعباس، وذلك بفضل توسيع المراكز الموجودة وإنشاء قرى جديدة، ولقد تم تدريجيا تعمير وادي مينة والمقرة والطهرة، وفي الجزائر الوسطى شهدت الضفة اليسرى من وادي شلف ميلاد قرية جندل، وفي عمالة قسنطينة شهدت السهول العليا الواقعة بين سطيف وقسنطينة احترافا متزايدا للأوروبيين، وفي نفس الفترة تم استكمال استعمار وادي الصومام والمرتفعات الساحلية والشرقية حيث تم بناء ستة مراكز جديدة، تعتبر قسنطينة حسب ما أشار اليه أحد الكتاب الفرنسيين أنها مركز سياسي وعسكري وتجاري حقيقي لسكان الأصليين والأوروبيين وأن الاستعمار حول قسنطينة من شأنه ان يدعم السلطات الفرنسية.[4]

---

[1] . شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2، ص 130

[2] نفسه، ص ص 132،131 .

[3] . شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، ص 87

[4] BnF Gallica, Projet de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine... présentés par MM. Les lieutenants généraux de la(...), Bibiliothéque national de France ,p 201.

ظهر الاستعمار الرسمي اكثر تباطؤا من 1891م إلى 1900م، حيث لم يتم إنشاء سوى 46 مركزا على مساحة 86.000 هكتار لفائدة 5402 معمر حسب ما أشار اليه المؤرخ الفرنسي روبير اجيرون كما توسعت على عدد مماثل من المراكز وهو ما جعل المساحة الاجمالية الموزعة ترتفع إلى 120 الف هكتار، ولقد شملت هذه العملية خاصة وادي الشلف **16 مركزا**، حوض مقرة **8 مراكز**[1]، سهل سطيف **12 مركزا**، أما محاولة إنشاء قرى لعيادي كتالونيا وبروفانس وكورسيكا فقط اخفقت تقريبا حينها، ويمكن الملاحظة أنه في المناطق التي سلف ذكرها تم التوغل نحو الجنوب بإنشاء تريزل عن طريق جبل عمور وتورين بالقرب من الحدود المغربية، وكوليرا وأمبير في الجنوب القسنطيني، وبورياكي ولوتورنو في جنوب الأطلس الأو سط، وهي كلها مناطق كانت تعد ذات طابع رعوي حيث تم في المجموع تسليم 124.492 هكتار لزراعة الأوروبية ومنح 2.502 قطعة أرض، ولكن ما هو ملاحظ أن عدد السكان الزراعيين الأوروبيين لم يرتفع[2]، وقد تمكنت الإدارة الاستعمارية فيما بين 1887م و1889م من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة[3]، وكان المرسوم الجديد الذي طبق حتى عام 1899م على 224 قبيلة لم تكن قد عرفت مرسوم 1863م فأتاح تقديم نحو 957000 هكتار مجانا إلى أملاك الدولة فضلا على الأراضي التي خضعت للبلديات، وبذلك سلم أيضا إلى الأوروبيين 120097 هكتار بين عامي 1891م و1900م، بحيث وصل مجموع ما سلم إليهم من عام 1871م إلى عام 1900م إلى 687000 هكتار تقريبا.[4]

[1] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج2، ص 132.

[2] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص133.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص32 .

[4] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1،ص 87.

المبحث الثالث: استغلال التشريعات العقارية لصالح المعمرين

1.نزع الملكية العقارية من الجزائريين ومصادرتها:

عقب انهيار النظام الامبراطوري سنة 1870م وانهزام فرنسا أمام بروسيا 1871م، أعلن المقراني الحرب على فرنسا مستعينا بالشيخ الحداد وابنه عزيز، ويكمل الأستاذ "عدة بن داهة" في كتابه بقوله: وقد ترتب عن الثورة أن أصدر محافظ الجمهورية الفرنسية جول غريفي ورئيس حكومته "**A THIRS**" في 25 مارس 1871م قرار ينص على حجز أملاك الحاج محمد بن الحاج احمد المقراني وأملاك جميع اتباعه باعتبارهم عصاة خارجين عن طاعة الدولة الفرنسية[1]، كما تم حجز أملاك دوار أو لاد عيسى وأولاد بن محقاف، والعرايشة ويسر الويدان، ويسر الجديان، والزمور ويسر أولاد سمير وسباو القديم، فرعتها على المستوطنين الجدد الوافدين من الألزاس واللورين وفقا لما نص عليه مرسوم 16 نوفمبر 1871م القاضي في مادته الثانية باستقبال العائلات القادمة من الألزاس واللورين، وللعلم فإن الأملاك المحتجزة كانت تشتمل على الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وأيضا الأموال[2] ساهمت ثورة بلاد القبائل 1871م في مضاعفة إعداد الكولون بثلاث مرات في بعض القرى كما هو الحال مع قرية **الأخضرية** وآلت إلى إنشاء قرى استيطانية جديدة مثل قرية باليكاو **"تغينيف"** في قسم معسكر ومنحت ذريعة لفرنسا للاستيلاء على المزيد من الأراضي، وكان الثوار بهذا المعنى ساهموا بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الفرنسية حيث تم احتجاز 446 ألف هكتار وغرمتها بـ 10.880.443 فرنك.[3]

يشير" أجيرون" أن هذه الانتفاضة الغير منتظرة من غالبية المعمرين منحت لرغبات المعمرين الاستعمارية توجهات جديدة.[4]

هذا وقد نوه الأستاذ "بن داهة" أن كل مترتب عن كل هذه الثورات والانتفاضات الشعبية وحركات التمرد الفردية والجماعية من انتزاع الأراضي وممتلكات الثوار والمتعاملين معهم هو انتقاما منهم على تمردهم وعصيانهم، بالإضافة إلى توطين مهاجرين أوروبيين وفرنسيين بيها

---

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع...**، المرجع السابق، ص 439.

[2] نفسه، ص 440.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 441 442.

[4] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، ص 17.

تشجيعا للإستيطان، وهو الأمر الذي ساهم في تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون إلى ان بلغت 3.28.000 هكتار سنة 1954م.[1]

2.تكريس القوانين العقارية لخدمة المعمرين:

سعت الادارة الاستعمارية جاهدة إلى تطبيق القوانين العقارية، بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي التي تم اغتصابها في بداية الاحتلال[2]، حيث مرسوم 1844م الذي ابتكر أسلوب نزع الملكية لعدم زراعة الأرض كما حاول إدخال شيء من التنظيم على النظام العقاري، فمثلا في مدينة الجزائر، وبعد تدقيق 168.000 هكتار عاد منها إلى الدولة 95.000 وعاد 37.000 إلى الأوروبيين و11500 فقط إلى المسلمين[3]، هذا وقد وجد بعض الكولون ضالتهم في نصوص القانونين الخاصين بالمصادرة لأجل المنفعة العامة **[01 أكتوبر 1844. 16 جوان1851م]** فاغتنموا الفرصة لتحقيق أطماعهم الخاصة حيث وجدت حالات لم تنتزع فيها الملكيات من أصحابها لأجل المنفعة العامة لتأسيس المدن والقرى لإيواء المهاجرين من أوروبا وفرنسا، وإنما من أجل توسيع المحيطات والممتلكات الخاصة[4]، بالإضافة إلى القانون العقاري 1863م الذي كان يهدف إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة التي أصبحت تسمى فيما بعد الدواوير، أما قانون 1873م فجاء ليتم عملية فرنسة أراضي الجزائريين[5] كما سمح تطبيق هذا القانون لأملاك الدولة بالحصول على 309.891 هكتار من الأراضي في حدود مساحة قدرها 2.239.095 هكتار، أي بمقدار اقتطاع نسبته 13.8 تكلفة غير طبيعية تماما لا سيما وأن هذا القانون جرى تطبيقه على مناطق التل التي سبق وأن خضعت لقرار مجلس الشيوخ في سنة 1863م، وبموجب هذا القانون فإنه سهل للمعمرين شراء حوالي 377.000 هكتار من 1877م إلى 1890م ثم 563.762 هكتار من 1877م إلى 1897م[6]، هذا وقد اشار الاستاذ محمد بليل إلى ان المعمرون حين لم يستطيعوا تحقيق النتائج كاملة بالاستيلاء على راضي الجزائريين، وصل قانون سيناتوس كونسيلت لـ 1887 النفاذ إلى اراضي العرش، التي ظلت بمنأى عن المصادرة وذلك بعرضها في المزاد العلني وبالتالي حجز الأراضي وبيعها لمستوطنين

---

[1] . عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 443- 444

[2] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 209

[3] . شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 43

[4] . عدة بن داهة، المرجع اسابق، ص 461

[5] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 210

[6] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 322.

بأثمان زهيدة[1]، وقد سعى قانون 1897م بدوره إلى إعطاء قوة فاعلة للإدارة الاستعمارية لمواصلة فرنسة أراضي الجزائريين[2] وتواصلت بموجب هذا القانون عملية التمليك الفردية وفرنسة وتسهيل الصفقات العقارية وقد باع المسلمون من 1900م إلى 1919م ما قدره 734.440 هكتار لأو روبيين واشتروا منهم 265.441هكتار. أي أنهم تخلوا عن ملكية 468.999 هكتار[3]، وقد استخدمت الإدارة الاستعمارية في خضم تطبيقها للقوانين السالفة الذكر، عدة أساليب وحيل قانونية وممارسات غير شرعية لإستيلاء على أراضي الجزائريين حسب المقولة الميكافيلية **"الغاية تبرر الوسيلة"** وتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك وبناء علاقات جديدة[4] وقد نوه الأستاذ بليل من إستفادة المعمرين من نتائج تطبيق القوانين العقارية، وذلك بازدهار زراعتهم، خاصة الكروم والحبوب والخضروات والأشجار المثمرة وبناء المراكز الاستيطانية[5]، ويشير الدكتور جوليان أن هذه القوانين الفرنسية قد مكنت الفرنسيين من امتلاك الأراضي الأهلية بكل حرية وأبقت على المغلوب الجزائري تحت السيطرة الفرنسية فلا يحق له الطمع بامتيازات المعمرين.[6]

وفي الأخير يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي عمل على إيجاد شعب فرنسي بالجزائر من خلال تشجيعه لحركة الإستيطان بعد مصادرة الأراضي التي سهلت عملية إقامة القرى الجديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال واستثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين، أما الشعب الجزائري، فقد أخضعته لمجموعة من القوانين الاستثنائية شديدة القسوة والاضطهاد وتجريده من مقومات شخصيته وأرزاقه وممتلكاته وعملت على تضييع هويته وجردته من كافة حقوقه، فنجم عن هذه السياسة آثار وخيمة مست المجتمع الجزائري وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

---

[1] . محمد بليل، المرجع السابق،ص 302

[2] . نفسه، ص 303

[3] . شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 324

[4] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 304

[5] . نفسه، ص 307

[6] شارل آندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية** ، ترجمة: الطيب المهدي وأخرون، الدار التونسية الشركة الوطنية، الجزائر 1976، ص42 .

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة العقارية الاستعمارية على الجزائريين

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة الاستعمارية

1. فرنسة أراضي الجزائريين
2. دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي الاستعماري
3. توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاستعمارية

1. الهجرة نحو الخارج
2. تفتيت بنية القبائل
3. افقار المجتمع الجزائري

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية للسياسة الاستعمارية

خلفت التشريعات العقارية وسياسة الاستيطان آثار وخيمة على المجتمع الجزائري في الميدان الاقتصادي، فكانت التشريعات العقارية التي بدأت في الصدور منذ 1834 إلى غاية الاحتلال كفيلة بتحطيم الاقتصاد المحلي، ويمكن إبراز انعكاسات هذه التشريعات على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

1. فرنسة أراضي الجزائريين:

وجدت الإدارة الاستعمارية بأن النظام العقاري الجزائري القائم على الشريعة الاسلامية والأعراف والتقاليد المحلية، يشكل عائقا يحول دون انتقال الأراضي الجزائرية إلى أيدي المعمرين الأو روبيين وهذا من خلال القيود التي تعرضها على المعاملات العقارية[1]، وذلك من خلال القوانين العقارية الفرنسية وكان الهدف الأساسي من هذه القوانين هو فرنسة الأراضي أي إخضاعها لقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية[2]، حيث سعت هذه الإدارة إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي التي تم اغتصابها في بداية الاحتلال إلى غاية 1863[3]، العام الذي صدر فيه القرار المشيخي لأفريل هادفا إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة والتي أصبحت تسمى فيما بعد دواوير، كانت الوضعية المريحة لمعمرين من جهة وحالة البؤس التي دفعت الأغلبية الساحقة من الفلاحين الجزائريين من جهة أخرى فإن معظم البيوع العقارية التي تمت بين الطرفين كانت لفائدة المعمرين[4]، جاء قانون فارني ليتم عملية فرنسة الأراضي الجزائرية وبذلك شرعت فرنسا سنة 1873م بتطبيق قانون الغالب أو مثلما سماه زعيم المستوطنين فارني بقانون المستوطنين الذي عمل بالاستيلاء على الأراضي وأضعاف المجتمع والتوسع وأحكام السيطرة على الجزائريين، فظهرت الأهداف الحقيقة لهذا القانون الذي كان يهدف إلى تشجيع على الإستيطان وفرنسة الأراضي الجزائرية.[5]

---

[1] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص، 256،

[2] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 119.

[3] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 299

[4] . صالح حيمر، المرجع السابق، 257

[5] . المرجع نفسه، ص 301

تمكنت إدارة الاحتلال من الاستيلاء فيما بين 1887.1893م على حوالي 957 الف هكتار بصفة مجانية كانت ملك للأعراش. وسلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 الف هكتار من 1891.1900 حيث بلغت مساحة الملكية العقارية للمعمرين 11.076.000 هكتار اي ما نسبته 55 بالمئة.[1]

وعند صدور قانون 1897 عرفت عملية فرنسة الأراضي الجزائرية منعرجا خطيرا، فقد استغل المعمرون الظروف الصعبة التي مر بها الجزائريون منذ مطلع القرن العشرين، خاصة سنوات 1904.1909.1912 في شراء المزيد من الأراضي من الجزائريين، وحصل المعمرين على 277.428 هكتار خلال 1899.1908م وخلال الحرب العالمية الأولى فقد الجزائريون مساحات معتبرة قدرت ب 80 الف هكتار[2] يشر أجيرون انه في عام 1914م كانت ملكية المسلمين التي فرنست أو أحصيت كأرض ملك أو عرش قد بلغت مساحة 9.226.470 هكتار،أي نسبة 44.33 بالمئة من مساحة اقاليم الشمال بيد أن الملكية الفردية للمعمرين بلغت مساحة 2.317.447 هكتار، أي نسبة 11.13 بالمئة.[3]

استمرت عملية تجريد وابعاد الفلاحين من أراضيهم بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث فقد الفلاحون مساحات جد هامة من أراضيهم قدرت ب352892 هكتار خلال الفترة ما بين 1920و1934م.[4]

وبهذا الشكل تم فرنسة أخصب أنواع الأراضي الجزائرية، فإلى غاية سنة 1922م تمت فرنسة 5 مليون هكتار من مجموع 13.5 مليون هكتار الموجودة في التل الجزائري حسبما حددها مرسوم 20 فيفري1873، وقد استمرت عملية الفرنسة بموجب اجراءات قانون 1897م، بمعدل 30 ألف هكتار سنويا.[5]

---

[1] عميراوي حميدة وأخرون، **آثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري**، مركز الدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر،2007،ص ص، 54-55.

[2] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 144

[3] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، ص 325

[4] Djilali Sari. La **dépossession Des fellahes**. Op cit p 54 .

[5] . صالح حيمر، المرجع السابق، ص 258

2.دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي:

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال في إطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات مع الخارج تتم على قاعدة المقايضة. لم يكن الذهب والفضة اللذان يلعبان دور النقد، سوى معادلين للتبادل ليس اكثر، كان استعمالهما استثنائيا، في المبادلات مع المناطق البعيدة حيث لا تكون المقايضة ممكنة أو مربحة. لم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد لأن الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر. وفي المقابل كانت التبعية ضعيفة لأن القبائل كانت تكفي ذاتها بذاتها، أما النظام الضرائبي فقد كان متكيفا تماما إذ يمكن تسديد الضرائب عبثا.[1]

هذا وقد نوه أجيرون أن العرب دائما ما يقعون ضحايا للغبن، فمن منطلق أنهم كانوا متعودين على أسلوب المتاجرة بالمقايضة فإنهم لم يتعودوا على بيع القمح إلا بالمقادير التي تسمح لهم بالتخلص من الضرائب، وكان البيع يتم فور موسم الحصاد، وخصوصا بعد سنة 1850م عندما كان العرب يسوقون أغلب ما يجنونه من محاصيل على الأقل في أعوامهم الجيدة وبعد أن صاروا عرضة لضغط الوسطاء التجاريين وأصبحوا بحاجة ماسة إلى المال، كانوا يقومون ببيع الأصواف والحبوب مسبقا بموجب قروض كانوا يتعاقدون عليها قبل عدة أشهر من حلول موسم زج الصوف أو حصاد الحبوب، وكان المبلغ يقدر بحوالي 2/3 من القيمة الحقيقية.

ربما كان الضرر اهون لو تم استثمار الرأسمال اثناء الفترات الممتدة ما بين الحصول على المبالغ النقدية وتسديدها[2]، أصدر وارني عام 1864 الحكم التالي: **"لا يمكن لأي مجتمع ان يحقق تماسكه في مثل هذه الظروف، ومهما ذهبت التقديرات المحتملة إلى أن الأهالي رأسمالا من عملة نقدية ذهبا أو فضة، تقدر بحوالي 800 مليونا تقريبا فإنهم فقراء وبائسون جدا باعتبار ان رأسمال قيمة ميتة وأحيانا غير متوفرة"** اكمل وارني قائلا: **"إذا تمادى العرب في طبائعهم ورغبوا في نفس الوقت في تقليد الأوروبيين المتحكمين في منظومة رأسمالية مختلفة ويبيعون منتجاتهم بعد جني الغلة، فإنه لن يتمكن من البقاء بل سوف يزول بسرعة نسبية".**[3]

---

[1] عدي لهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1950،1930م**، دار الحداثة لطباعة والنشر، بيروت، ص70 .

[2] . شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**،ج1، ص 675

[3] . شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 676

هذا وقد نوه الأستاذ عدي لهواري أن الدخول في الدائرة النقدية لا يعني دخولا في الاقتصاد الرأسمالي المتطور. وأن اضفاء الطابع النقدي يحول اقتصاد الإستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي، ويجعله تابعا للاقتصاد الرأسمالي المتطور.[1]

إن دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي، قد ترتبت عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين منها:

أولا: زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، هذه المطامير التي لعبت دورا هاما في انقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحية الصعبة، حيث كانت تشكل احتياطا استراتيجيا ويعود سبب زوالها إلى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا على نطاق واسع

ثانيا: حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة، بل أن منهم من اضطروا إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها[2] ولاشك أن الكثير من هذه البيوع كانت تتم بطرق مريبة لفائدة المعمرين، الذين صاروا يسيطرون على التجارة الداخلية والخارجية للجزائر، بفضل المساعدات التي يتلقونها من البنوك وشركات الاحتكار الفرنسية. و مما زاد في معاناة الفلاحين الجزائريين، هو انفتاح السوق الاستعمارية الجزائرية على السوق الفرنسية، لأن اسعار القمح لم تعد تعرف الاستقرار. فكان المعمرين أكبر المستفيدين من هذا التحول.[3]

3.توسع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد خلفت الكروم القمح كزراعة استعمارية ابتداء من الثمانينات من القرن التاسع عشر، فإذا كانت هذه الظاهرة معروفة فإنه ينبغي ان يصاب المرء بالدهشة من ان يكون قد تطلب الامر نصف قرن من الوجود الفرنسي حتى يتم تطوير زراعة الكروم في بلد متوسطي، يضيف أجيرون أنه وفي الحقيقة فإن الكروم كانت موجودة في الجزائر قبل 1830،[4] غير انه في ظل الامبراطورية الثانية، لم تكن تغطي بعد الا مساحات متواضعة جدا، اقل من 10.000 هكتار في 1864، وذلك رغم ان زراعة الكروم الأهلية تطورت بعد هذا التاريخ، اذ ارتفعت من 3.148 هكتار في 1864إلى 6.904 هكتار في 1874،و في نفس الوقت الذي انتقلت فيه الزراعة الأو روبية من 6567 هكتار في 1864 إلى 11.300 هكتار عام 1874، وعلى العكس من ذلك

---

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 71

[2] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1980، ص 91

[3] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 264

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 168

فبعد 1875، فإن زراعة الكروم الأهلية انهارت بينما تابعت زراعة الكروم الأو روبية تطورا بطيئا سرعان ما تسارع به أزمة داء الفيلوكزيريا التي مست فرنسا[1] والذي ادى إلى إتلاف كميات هامة من محاصيل العنب.

عرفت زراعة الكروم في الجزائر انطلاقة قوية جدا، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من 30.482 هكتار سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890، يعني هنالك زيادة ب 79.560 هكتار، خلال عشر سنوات فقط[2] ظلت زراعة الكروم حسب ما رواه أجيرون عند بضعة ألاف من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا بينما تطورت بسرعة لدى الأو روبيين بحيث انتقلت مساحتها من 105.172هكتار، سنة 1891، إلى 146.932هكتار سنة 1900، ووصل معدل المساحات المخصصة من طرف الأهالي لغرس الكروم [من سنة 1891إلى 1895] 5.162هكتار، مع انتاج للخمور بلغ 9.247هـ.ل، وقد ارتفعت هذه المعدلات في الفترة من سنة 1896 إلى 1900 فبلت 6.694 هكتار، وانتجت 9.771هـ.ل حيث ان معظم المزارعين المسلمين المتخصصين في زراعة الكروم فضلوا بيع محصولهم عنبا بدل عصره خمرا.[3]

لقد اهتمت إدارة الاحتلال بزراعة الكروم بشكل كبير ويظهر ذلك جليا في الإحصائيات، فقد اتسعت المساحة المخصصة لزراعة الكروم سنة 1914 إلى 180الف هكتار بقدرة انتاجية تفوق 6.2 مليون[4] لقد كان هدف الإدارة الاستعمارية ومعهم المعمرون هو تحويل البنية الزراعية التقليدية في الجزائر المتمركزة على الحبوب إلى بنية جديدة تجارية تعتمد في الأساس على الكروم،[5] بحيث تراجعت زراعة الحبوب والتي تمثل الغذاء الرئيسي للجزائريين، فقد قدر انتاج القمح [الصلب+لين] في الجزائر سنة 1864 بستة ملايين قنطار ليصل إلى 10 ملايين و700 الف قنطار سنة 1911 ولكن انخفض الانتاج سنة 1929 ليصل إلى 8 ملايين و200 الف قنطار.[6]

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ص 169 .

[2] . صالح حيمر، المرجع السابق، ص 270

[3] . شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص 307

[4] . حميدة اعميراوي، المرجع السابق، ص 61

[5] . فؤاد عزوز، **انعكاسات السياسة العقارية** ...، المرجع السابق، ص 145

[6] M.I. Vagnon. **Les céréales et la colonisation en Algérie**, in centenaire de L'Algérie, Congrés de la colonisation rurale, Alger, 2 èmè partie, 1930, p , 200 .

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاستعمارية

خلفت السياسة العقارية التي انتهجتها السطات الاستعمارية اتجاه الأراضي الجزائرية واملاكهم نتائج احدثت ازمة عميقة داخل المجتمع الجزائري، وحطمت البنية الاجتماعية للريف الجزائري، من خلال تدمير روابط الوحدة والتضامن والتكافل بين افراد المجتمع الجزائري، فجعلته يعيش في ظروف قاسية وقد تمثلت هذه الانعكاسات فيما يلي:

1. الهجرة نحو الخارج:

بعد الاحتلال الأو روبي للجزائر تردت أو ضاع المجتمع الجزائري وادت به إلى الهجرة نحو شرق أوروبا[1] حيث أصبحت هذه الهجرة نحو أمد بعيد سلاحا سياسيا في يد الجزائريين المسلمين، والحجة الاخيرة التي بقيت لدى شعب حرم من الوسائل المشروعة لسماع صوته[2] وبمرور الزمن أصبحت هذه الهجرة الجزائرية التي حركتها دوافع عديدة منها دينية وثقافية وسياسية اقتصادية واجتماعية[3] والتي خلفتها الإجراءات والقوانين الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية[4] والمتمثلة في الاستيلاء على أجود الأراضي اذ انه خلال قرن من الاحتلال[1830.1929]، كان الاستعمار الفرنسي قد بنى 928 قرين استيطانية، ووزع ما يقارب من 1.5 مليون هكتار على الأو روبيين من اجود الأراضي الجزائرية، يضيف الاستاذ أحميدة عميرأو ي أن ما زاد من تفاقم الهجرة نحو الخارج أن الأراضي المسلوبة قد حولت إلى انتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأو روبيين وبخاصة كروم الخمر.[5]

بالإضافة إلى وجود عوامل اخرى دفعت المسلمون الجزائريين إلى الرحيل عن أراضي اجدادهم، فبعضهم خرجوا من بلادهم لأنهم لم يعودوا أسيادا ورؤساء في دوارهم أو زعماء في قبيلتهم، والبعض الأخر خرجوا لأنهم طردوا من أراضيهم وأضحوا يعانون المهانة والخوف المستمر والبعض غادروا املا في الرجوع يوما إلى بلادهم منتصرين[6] هذا وقد نوه الأستاذ جيلالي صاري ان توفير فرص العمل جد قليلة مقارنة باليد العاملة حيث تزايدت الهجرة

---

[1]. احميدة عميراوي، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية**...،المرجع السابق، ص 50

[2]. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص 367

[3]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 318

[4]. فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 154

[5]. احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 50

[6]. شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 2،المرجع السابق، ص 750

الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم مما أدى إلى صرف جماعة كبيرة نحو المدينة ليبقوا بدون عمل.[1]

وأمام هذه الوضعية وجد الفلاح نفسه أمام خياران لا ثالث لهما إما الانكماش على نفسه و العيش في بؤس شديد أو الهجرة إلى الخارج للبحث عن لقمة العيش[2] و كانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الأكثر فقر وحرمانا مثل القبائل الكبرى والصغرى[3]، حيث استمرت بعض العشائر التابعة لقبائل الجنوب الوهراني في النزوح باتجاه المغرب وهذا ما جعل الإدارة توجه أصابع الاهتمام إلى طريقة الدرقأو ة وطريقة بوعمامة فيما بعد سنة 1881، عرفت سنة 1888 ذروة الهجرة حيث تم هجرة 78 عائلة و347 شخص الأمر الذي اثار قلق السلطات وجعل الحاكم العام Tirmon، يحمل مسؤولية تلك الهجرات لمبعوث الدولة العثمانية الذي زار الجزائر طالبا استخدام الايدي العاملة[4] وفي سنة 1898 أبلغ الحاكم العام La Ferviere الوزير المسؤول عن حركة مشبوهة للهجرة باتجاه سوريا انطلقت من المدية وبرواقية وشلف وتيقضت لها السلطات العسكرية من خلال طلبات الترخيص التي قدمها سكان هذه المناطق للسماح لهم بالرحيل، وفي بداية شهر جوان 1910 فتح تحقيق إداري في منطقة سطيف وبرج بوعريريج إثر رحيل إعداد كبيرة من الجزائريين من هذه المناطق اتجاه سوريا[5] وتبعهم بعد ذلك أخرون في هجرتهم بين عامي 1910 و1911 واخذ النزوح من تلمسان أبعادا مقلقة، وبالرغم من التعليمات الصارمة التي أصدرتها السلطات لتصدي لأي هجرة فإن 526 شخص تمكنوا من مغادرة تلمسان وبلديات سبدو والرمشي و ندرومة وتم القاء القبض على آخرين.[6]

فكانت كلما قامت ثورة فشلت التي تليها موجة من الهجرة فرار من العقوبات التي سوف تسلطها الادارة الاستعمارية على قادتها، ومن شارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[7]

---

[1] dJilali Sari. Op cit. p 175 .

[2] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 155 .

[3] نفسه، ص 156.

[4] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، ص752.

[5] نفسه، ص754 .

[6] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص368.

[7] . فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 155 .

2.افقار المجتمع الجزائري:

لقد نجحت التشريعات المختلفة والاجراءات الصادرة التي اجبرت الجزائريين على تبنيها من خلال تطبيقاتها، إلى الحاق الضرر بهم حيث تمت مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين من جهة وفرض ضرائب ثقيلة عليهم ومنعهم من الرعي في الغابات[1] ونتيجة هذا التشريد الذي عرفه الجزائريون نوه الأستاذ احمد توفيق المدني أن البلاد الجزائرية وقعت في مجاعة فادحة عام 1864 والتي ادت إلى هلاك نصف مليون من المسلمين وافقرت جماعات كثيرة[2] وصل الفقر إلى نسبة 90 بالمئة حيث جاء قول احد المؤرخين الفرنسيين بأن الأهالي المجردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول[3] هذا وقد أشار الاستاذ صالح العنتري الناقد لسياسة الاستعمارية وبشدة للجرائم المرتكبة من قبل هذا الاستعمار الغاشم والتي افقرت الأهالي من الحضر والريفيين من النقود وافسحت المجال لتجارها المضاربين من استنزاف بقايا ثرواتهم، وامتصاص دمائهم وتجريدهم من كل املاكهم، كما لاحظ ايضا أن جميع ملاكي العقارات والأراضي الفلاحية كانوا في سنة 1870 مدنيين متضايقين من مصير أملاكهم حتى إنك لا تجد هؤلاء الملاك إلا في حيرة وكربة يتقلبون فيها دائما.[4]

عرفت الجزائر من 1874 إلى 1876 ثلاث سنوات رائعة، ثم تعاقبت الظواهر الطبيعية من جفاف فصل الربيع وغزو الجراد لتجعل السنة الفلاحية 1877.1876 سنة كارثة بحق، اما في المناطق الأكثر جفافا، فكانت الحصية في مستوى الصفر وفي المناطق المروية وضعت عليها علامة تافهة جدا، كما امتدت الأزمة إلى السنة الفلاحية المقبلة بفعل تراجع مساحة الحقول المزروعة وانهيار المردود، كما أبيدت قطعان الغنم بفعل الجفاف وشح المراعي.[5]

نتيجة سياسة مصادرة الأراضي تزايد تدخل السلطة الاستعمارية في توجيه الانتاج الزراعي من خلال التخصص في انتاج المزروعات التجارية على عكس الزراعات المعيشية التي كان يعتمد عليها الجزائريين[6] بالإضافة إلى تربية المواشي التي كانت تمثل تقليديا نشاطا أساسيا

---

[1] . محمد بليل، المرجع السابق، ص 352

[2] . احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت، ص 111

[3] . فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 151.

[4] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار، الحركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1974، ص19.

[5] . شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، المرجع السابق، ص ص 691- 696

[6] نادية طرشون وأخرون، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، أثناء الاحتلال**، منشورات المراكز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، ص 165.

في اقتصاد الأهالي كان هو الآخر على غرار الزراعة، مهدد بالخطر بفعل تناقص مساحات البور ومساحات الرعي وبفعل المستوى الضعيف لامتداد الأراضي البلدية المعترف بها لدوأو ير، وخصوصا بفعل سياسة المياه والغابات، ولقد ساهمت هذه الإدارة إلى حد كبير في إفقار مربي الماشية من خلال مضاعفة العراقيل التي كانت تحول دون القيام بممارسة الرعي التقليدية[1]، بالإضافة إلى دفعهم غرامات تفوق بثلاث مرات المداخيل التي مست 169.000 هكتار وكانت الضرائب التي يتعرض لها العرب على المحاصيل والمواشي باهظة وامتد العشور[2]، منذ 1886 إلى المحاصيل التي يتم حشها وإلى الأشجار وأضيفت إلى الرسوم على الدواب، وفي 1890م كان المسلمون يدفعون 40.800.000 فرنك من الضرائب والرسوم مقابل 22 مليون كمعدل في سنوات 1870.1860 فأي أزمة لو كانت بسيطة تحدث القحط وحتى المجاعة.[3]

ويصف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان هذه المجاعة الرهيبة التي ضربت الجزائر في هذه الفترات: **" لقد كان البؤس فضيعا لدرجة أن الجائعين كانوا يتقاتلون من أجل الفضلات، حيث أن هنالك مدنا أصبحت فيها عملية إزالة القاذورات الغير مجدية، قد نبشوا الأرض وأخرجوا الحيوانات، كما ذكر حالات أكل لحوم البشر".**[4]

كما يذكر محمد الصالح العنتري أن هذه المجاعات والقحط قد تركت أثار سيئة على سكان قسنطينة، ومن أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم انتشار الكوليرا والتيفوس وغيرها، وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من جراء الضرائب العقارية الغير مدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجؤون إلى أخذها من البنوك والمرابيين اليهود وغيرهم.[5]

---

[1] . شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص329.

[2] العشور: جمع عشر وهي ضريبة على تجار أهل الحرب على بضاعتهم المملوكة لهم يدخلون بها بلاد المسلمين، وهي قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل، وقال أبو حنيفة: إن أخذوا من المسلمين إذا دخلوا بلادهم أخذنا منهم إذا دخلوا بلادنا للتجارة ، فهي ضريبة تقوم على أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، فعندما لاحظ عمر بن الخطاب أن الدول الأخرى تأخذ عشر أموال تجار المسلمين الذين يدخلون إليها ببضاعتهم، اختار عمر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، لأنه اعتقد أن في ذلك مصلحة المسلمين، فكان عمر أول عاشر في الاسلام. ينظر: صربينة كردودي، سهام كردودي، نعيمة زعرور، الخراج والعشور وإمكانية تطبيقهما في وقتنا المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية، ع: 48، 2017، ص710.

[3] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، المرجع السابق، ص288 .

[4] شارل أندري جوليان، **افريقيا الشمالية**، المرجع السابق، ص 439 .

[5] صالح العنتري، المرجع السابق، ص74.

كما يذهب الأستاذ بليل محمد بان بالرجوع إلى تطبيقات قانون ومصلحة الضرائب والدعاوي القضائية المرفوعة على الجزائريين، تتأكد قناعتها بأن هذه التشريعات عملت على إفقار المجتمع الجزائري، وتأسيس لبروز نظام طبقي يخدم مصلحتها الخاصة بعدما تحول الفلاحون إلى طبقة بائسة سبب اثقال كاهلهم بعبء الديون.[1]

3. تفتيت بنية القبائل:

لقد كان هدف الادارة الفرنسية منذ البداية هو تفتيت القبيلة والقضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر، وتبين هذا منذ صدور القرار المشيخي في 22 أفريل 1863م الذي سعى بشتى الطرق إلى تفكيك أو أصر القبيلة، وأن الاستمرار في المقاومة ما هو الإنتاج القبيلة في الجزائر، لذا كان لابد من تفكيك هذه القبيلة أو تحطيمها نهائيا حتى تطع المقأو مة أوزارها[2]، ويذكر الأستاذ عدي الهواري أنه تم تزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية، وتقسيم أراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية[3]، لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلته إلى أحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي دواوير، وقد أطلق على هذا الكيان الإداري المصطنع اسم مركب وهو الدوار. كومين [**Douar_ Commune**]، وهو يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة[4]، وتنفيذا للقرار المشيخي تم إنشاء 656 دوار في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وذلك على حساب تفكيك القبائل من أجل القضاء على جميع الحواجز في نقل الملكية ويزيد من عملية السيطرة على الأرض ومراقبة السكان[5]، ومن الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة اقسام أخرى [القواليز، القرارية، قربوسة]،وقبيلة الفراقة [دائرة معسكر. اقليم وهران] التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الامبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل، كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت التي كانت بحوزة هذه القبيلة

---

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص 153

[2] . فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص148.

[3] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 117 .

[4] .صالح حيمر، المرجع السابق، ص276.

[5] فؤاد عزوز،المرجع السابق، ص 149.

والمقدرة بـ12.556 هكتار قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا، وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وضربت وحدته.[1]

إن عملية تفتيت المجتمع الجزائري لم تتم بموجب تطبيق التشريعات العقارية فقط، بل حتى عمليات الحجز والمصادرة التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على القبائل الثائرة، فضلا عن سياسة التفقير والتهجير، قد ادت بدورها إلى هذه النتيجة ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث لقبيلة الحشم التي قادت انتفاضة المقراني سنة 1871م والتي تم تهجيرها جماعيا، من موطنها الأصلي بمنطقة مجانة وضواحيها إلى منطقة الحضنة وهذا بداية من سنة 1876م، وهذا ما أدى إلى تشتيت قبائل الحشم وإدخالها في صراعات مع سكان الحضنة، وهكذا تكون الادارة الاستعمارية قد حققت هدفها وهو زرع الفتنة والنزاعات بين أبناء الوطن الواحد.[2]

هذا وقد نوه الاستاذ ناصر الدين سعيدوني أن نتيجة هذه المراسم كانت سيئة على المجتمع الجزائري فتفتت القبيلة إلى الدواوير بفعل تحديد أراضيها واخضاعها للبيع، فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم وأصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه وتمد له يد العون مهدد في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة.[3]

نستخلص مما سبق لنا ذكره ، بأن المؤرخ الفرنسي شارل روبار آجرون ، قدم لنا معلومات هامة عن نتائج السياسة الاسنعمارية وانعكاساتها على الجزائريين من خلال اعتماده على مجموعة من المصادر الخاصة بهذا الموضوع .

---

[1] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض**،ج2،المرجع السابق، ص ص 25- 26.

[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص 279.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات و افاق**، دار الغرب الاسلامي، بيروت،2000، ص32.

الخـــاتمـــة

بعد دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من 1870 إلى 1914 توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن استخلاصها في النقاط التالية:

أن المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون كان ولازال من أبرز المؤرخين الذين مروا على تاريخ الجزائر بعد الدكتور أندري جوليان، وقد خسرت الجزائر بوفاته مؤرخا صديقا كان متعاطفا معها ضد جرائم بلاده وقد رحل هذا المؤرخ تاركا أعمالا تاريخية جليلة شهدت له بالكفاءة العلمية.

ذكر شارل روبير أجيرون في معظم كتبه أن فرنسا جاءت بدافع الأطماع في خيرات الجزائر وثرواتها الاقتصادية، وليحقق الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية جندت كل الطرق والوسائل من إبادة وتهجير ومصادرة الأراضي بالإضافة إلى سن القوانين التعسفية التي تضمن للراغبين في الانتقال إلى الجزائر والاستيطان مع توفير كل شروط الحياة الكريمة لهم.

توجه المستعمر الفرنسي منذ احتلاله للجزائر إلى استهداف الأراضي بدءا بملكية أراضي البايلك ثم الأوقاف وهذا لتحصيل الوعاء العقاري الضروري لاستقرار وحدات الجيش، استعصت عليه ملكية الأعراش وأراضي القبائل سواء كانت ملكا مشاعا أم ملكا فرديا لتعلق الجزائريين بأراضيهم لأنها تمثل بقاءهم من عدمه.

تميزت السياسة العقارية في الجزائرحسب ما أشار اليه أجيرون بثبات الأهداف حتى وان تغيرت الوسائل وتعددت الأساليب، حيث أن كل القوانين العقارية التي تم إصدارها جاءت مكملة لبعضها البعض فكان كل قانون يشكل أرضية صلبة للقانون الذي يليه كما ساهمت كل هذه القوانين في بسط سلطتها على الحياة العقارية بإخضاعها للقانون الفرنسي ومكنت السطات الاستعمارية من الاستيلاء على الأراضي الشاسعة ومن ثمة تمكين الإدارة الاستعمارية والمستوطنين من السعي إلى تفتيت الملكية الجماعية التي تحافظ على البنية القبلية والتي شكلت سندا للمقومات الشعبية، فجرت الجزائريين إلى ارهاقهم بالنفقات القضائية وهذا ما سيدفعهم إلى الوقوع في الرهون العقارية مما يستحيل عليهم دفع تلك الديون.

تمكنت السلطات الفرنسية من خلال التشريعات العقارية السالفة الذكر من تدعيم الاستيطان الفرنسي في الجزائر ثم راحت تدعم حقها الباطل في ملكية الأراضي الجزائرية والعناية بها والقيام باستغلالها، والمبالغة في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية لاستقبال المهاجرين وراهنت على الاستيطان الزراعي بإنشاء المؤسسات الزراعية المتخصصة وأخضعت

جميع سياساتها لمقتضيات التوسع الاستيطاني وإنشاء القرى الاستيطانية ومنح القروض والمساعدات المالية للكولون مما يسمح لها بتطوير إنتاجهم الفلاحي خاصة وانها وضعت العراقيل في وجه الفلاحين الجزائريين الصغار وحرمتهم من كل مساعدة.

أدت السياسة العقارية الفرنسية وسياسة الاستيطان التي انتهجتها فرنسا في الجزائرحسب مانوه به المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون إلى مس الجزائريين في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولعل اهم النتائج التي تركت أثار عميقة تحطيم البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري من خلال انشاء الدوأو ير على حساب القبيلة التي كانت تشكل وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية لهذا المجتمع بالإضافة إلى تجريده من ممتلكاته كما مارسوا ضده مختف أشكال التميز العنصري فجعلته يعيش في ظلم وجهل وفقر ونعتهم بأقبح الصفات (**جهلاء، عبيد، متسولون...**) ونسوا أنهم هم السبب في ذلك أليسوا هم من حرمهم من جميع حقوقهم المشروعة لهم كالعمل والتعلم وما إلى ذلك من الحقوق التي عاش الجزائري محروما منها لمدة طويلة من الزمن.

وإذا كانت حقا هذه السياسة العقارية قد نجحت في تحقيق اهدافها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فإنها عرفت فشلا ذريعا فيما يتعلق بالأهداف السياسية لأن تحطيم أو اصر الأخوة والتضامن بين افراد المجتمع الجزائري داخل اطاره الاجتماعي المتمثل في القبيلة لم تجعل هذا المجتمع يخضع لسلطة الاستعمار بل حدث العكس بل زادت من وعيه وزادت من كراهيته لهذا الاستعمار الغاشم .وهكذا دخل الشعب الجزائري في صراع طويل مع الاستعمار الفرنسي من أجل الأرض وبسبب الأرض التي تضاهي قدسيتها لديه قدسية الدين، وفهم بأن لا انعتاق ولا حرية، أو بعبارة أخرى لا عزة ولا كرامة ولا شخصية الا في ظل استرجاعه لأراضيه المغتصبة وفرض لسيادته المطلقة عليها، وإخراج الكولون منها، وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين، وبدا له بأن نقطة البداية في كل عملية تحريرية تبدأ باسترجاع الأراضي أو لا باعتبارها وطنا و مصدرا لرزق، وهكذا امتزجت لديه فكرة الاستقلال باستعادة الأراضي المغتصبة.

الملاحق

الملحق رقم 01: المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون

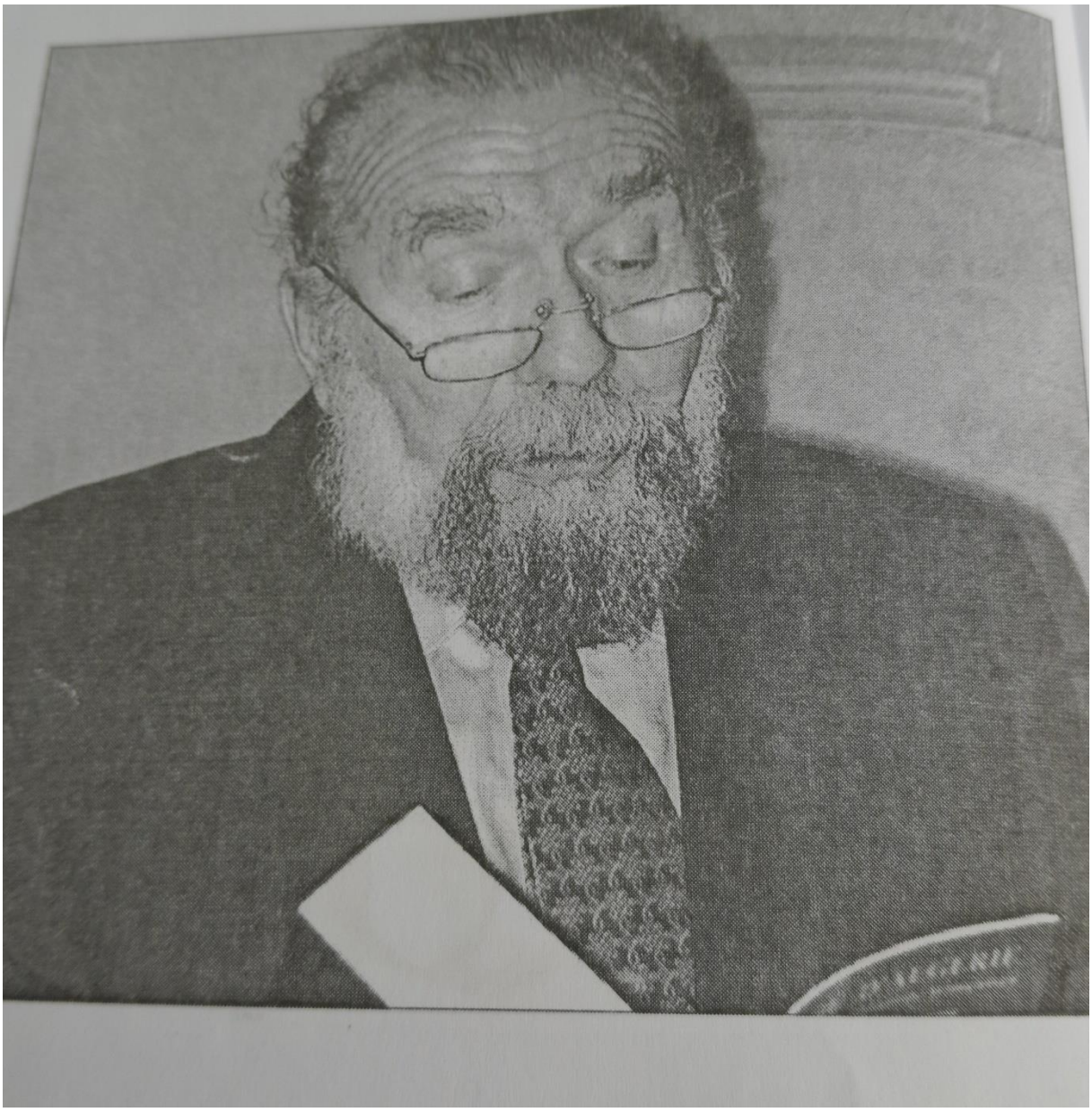

CHARLES-ROBERT AGERON, genèse de l'Algérie algérienne, page 04:

الملحق رقم 02: وضعية تطبيقات القوانين العقارية

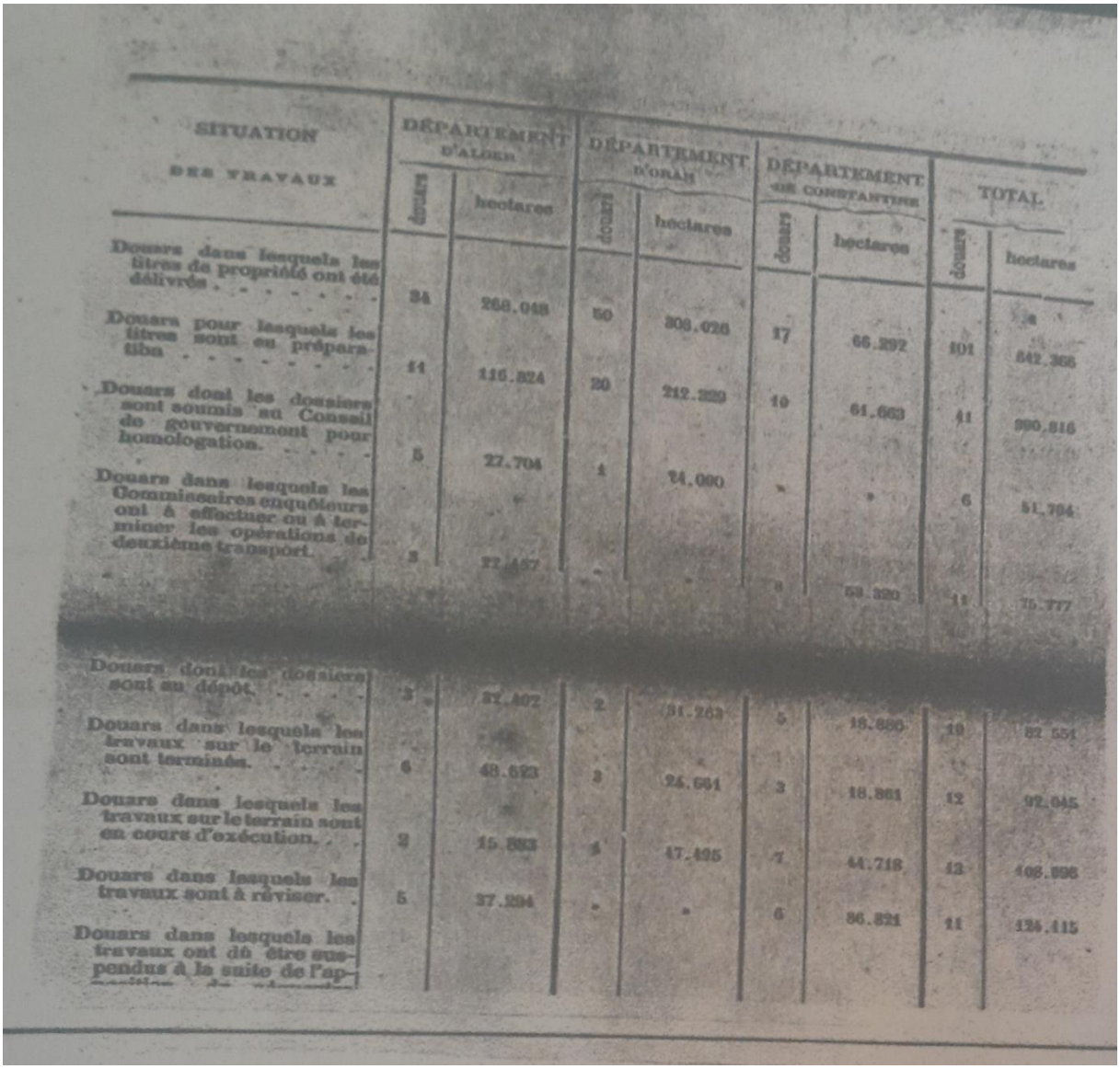

SITUATION DES TRAVAUX	DÉPARTEMENT D'ALGER		DÉPARTEMENT D'ORAN		DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE		TOTAL	
	douars	hectares	douars	hectares	douars	hectares	douars	hectares
Douars dans lesquels les titres de propriété ont été délivrés	34	268.048	50	308.026	17	66.292	101	642.366
Douars pour lesquels les titres sont en préparation	11	116.824	20	212.329	10	61.663	41	390.816
Douars dont les dossiers sont soumis au Conseil de gouvernement pour homologation	5	27.704	1	24.000	»	»	6	51.704
Douars dans lesquels les Commissaires enquêteurs ont à effectuer ou à terminer les opérations de deuxième transport	3	22.467	»	»	8	53.320	11	75.777
Douars dont les dossiers sont au dépôt	3	32.407	2	31.263	5	18.880	10	82.551
Douars dans lesquels les travaux sur le terrain sont terminés	6	48.623	3	24.661	3	18.861	12	92.045
Douars dans lesquels les travaux sur le terrain sont en cours d'exécution	2	15.883	5	47.495	7	44.718	13	108.096
Douars dans lesquels les travaux sont à réviser	5	37.294	»	»	6	86.821	11	124.115
Douars dans lesquels les travaux ont dû être suspendus à la suite de l'ap-								

محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي للجزائريين وإنعكاساته على الجزائريين، ص456

الملحق رقم 03: النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة العربية

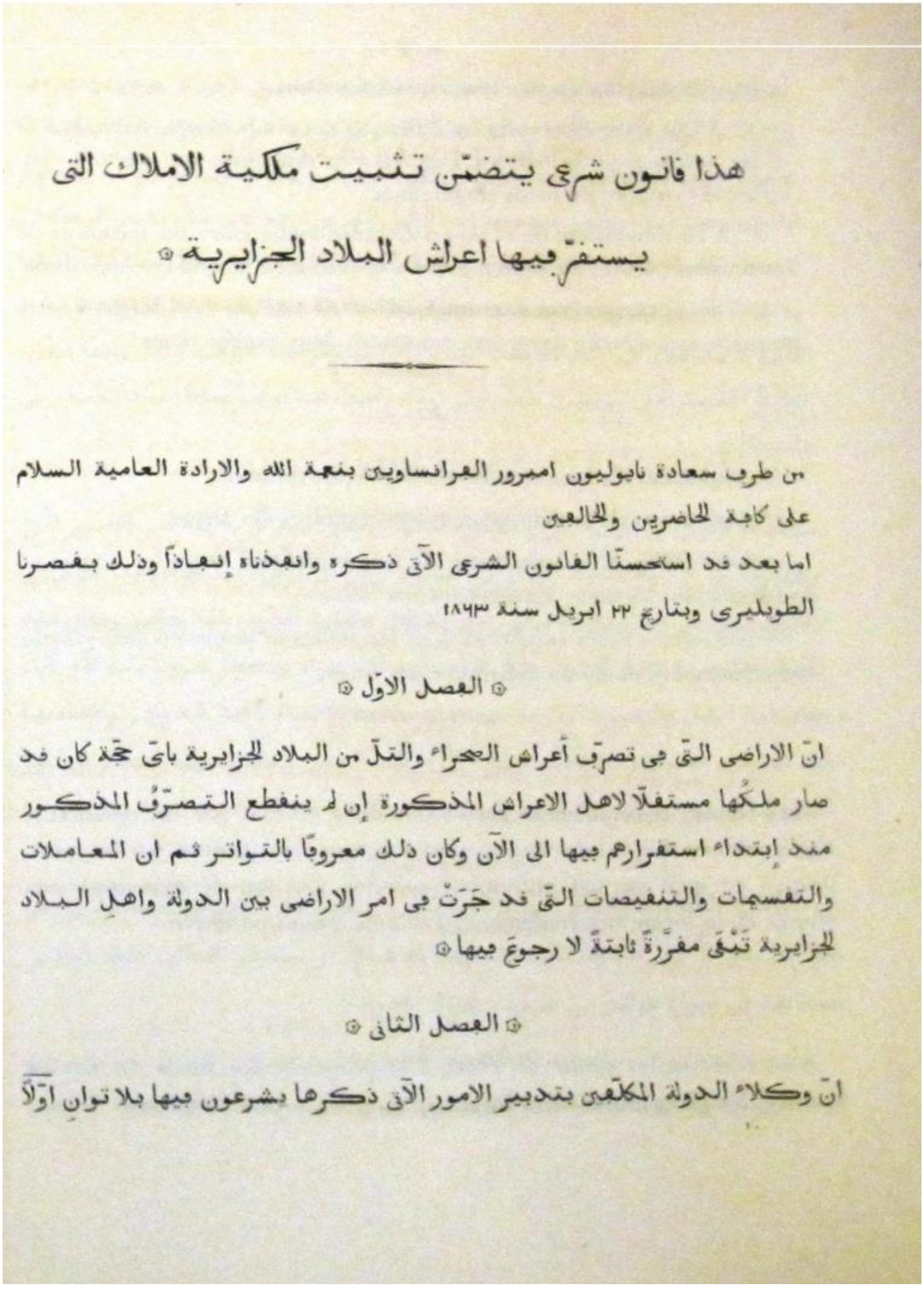

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والخالفين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا
الطوبلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان فد
صار ملكُها مستقلّا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّفُ المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفًا بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي فد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهلِ البلاد
الجزايرية تَبْقَى مقرَّرةً ثابتةً لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، ص313

الملحق رقم 04: تطبيقات قانون فارني 1873

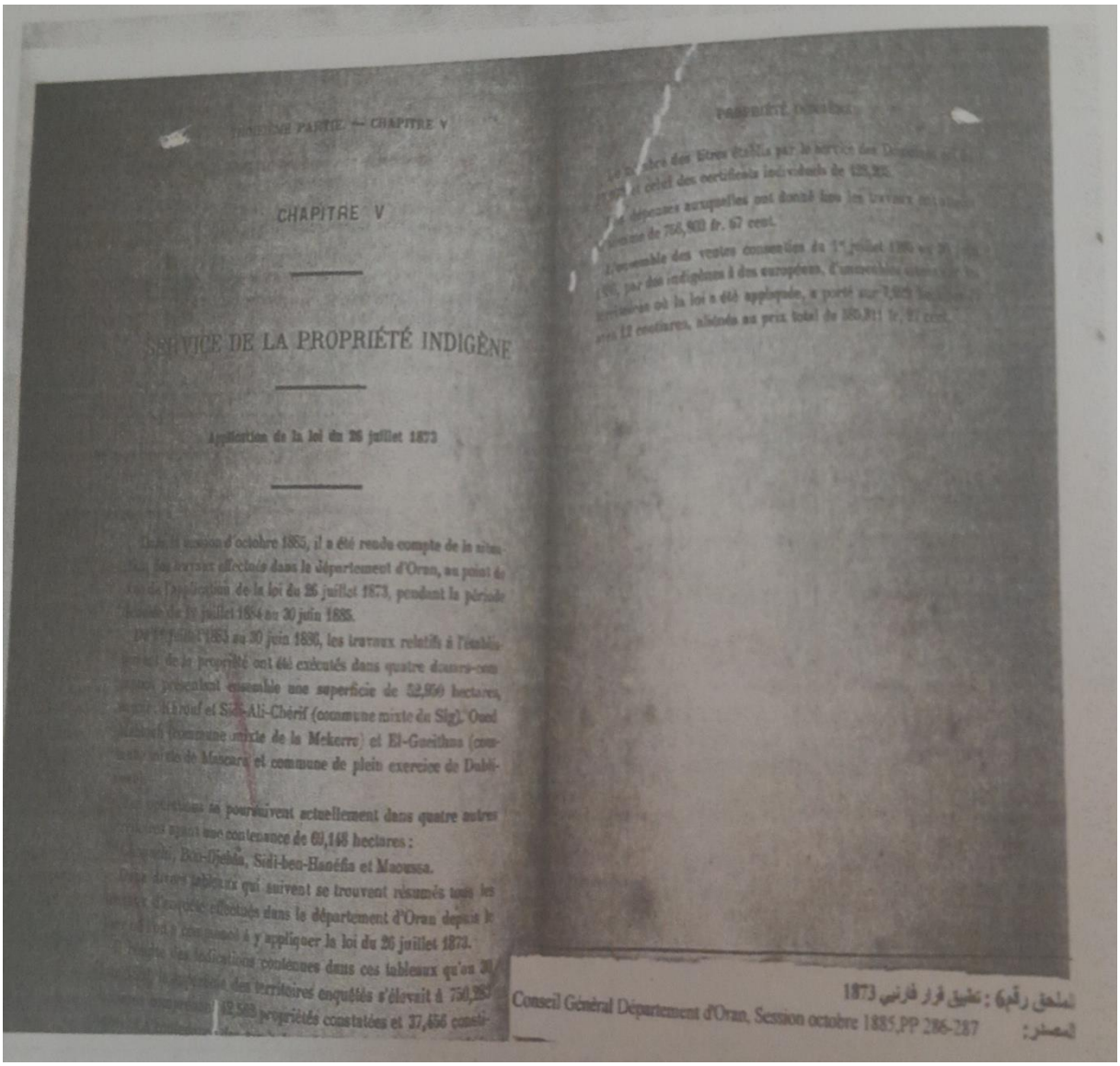

DEUXIÈME PARTIE. — CHAPITRE V

CHAPITRE V

SERVICE DE LA PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Application de la loi du 26 juillet 1873

Dans la session d'octobre 1885, il a été rendu compte de la situation des travaux effectués dans le département d'Oran, au point de vue de l'application de la loi du 26 juillet 1873, pendant la période écoulée du 1er juillet 1884 au 30 juin 1885.

Du 1er juillet 1883 au 30 juin 1886, les travaux relatifs à l'établissement de la propriété ont été exécutés dans quatre douars-communes, présentant ensemble une superficie de 52,959 hectares, savoir : Akbou et Sidi-Ali-Chérif (commune mixte du Sig), Ouled Mimoun (commune mixte de la Mekerra) et El-Gueithna (commune mixte de Mascara) et commune de plein exercice de Dublé-ville.

Les opérations se poursuivent actuellement dans quatre autres douars ayant une contenance de 69,148 hectares : Ben-Chaïba, Ben-Djebla, Sidi-ben-Hanéfia et Maoussa.

Les deux tableaux qui suivent se trouvent résumés tous les travaux d'enquête effectués dans le département d'Oran depuis le commencement à y appliquer la loi du 26 juillet 1873.

Les indications contenues dans ces tableaux qu'on [illegible] des territoires enquêtés s'élevait à 750,283 [illegible] 32,589 propriétés constatées et 37,456 consti-

PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

[illegible] des titres établis par le service des Domaines et [illegible] délivrés des certificats individuels de 428,305.

[illegible] dépenses auxquelles ont donné lieu les travaux ont atteint la somme de 768,900 fr. 67 cent.

L'ensemble des ventes consenties du 1er juillet 1881 au 30 [illegible] 1885, par des indigènes à des européens, d'immeubles situés [illegible] territoires où la loi a été appliquée, a porté sur 7,925 hectares, [illegible] ares 12 centiares, aliénés au prix total de 386,311 fr. 97 cent.

الملحق رقم 6 : تطبيق قرار فارني 1873

المصدر: Conseil Général Département d'Oran, Session octobre 1885,PP 286-287

محمد بليل، مرجع السابق، ص439.

الملحق رقم 05: نتائج تطبيقات قانون 1897 العقاري

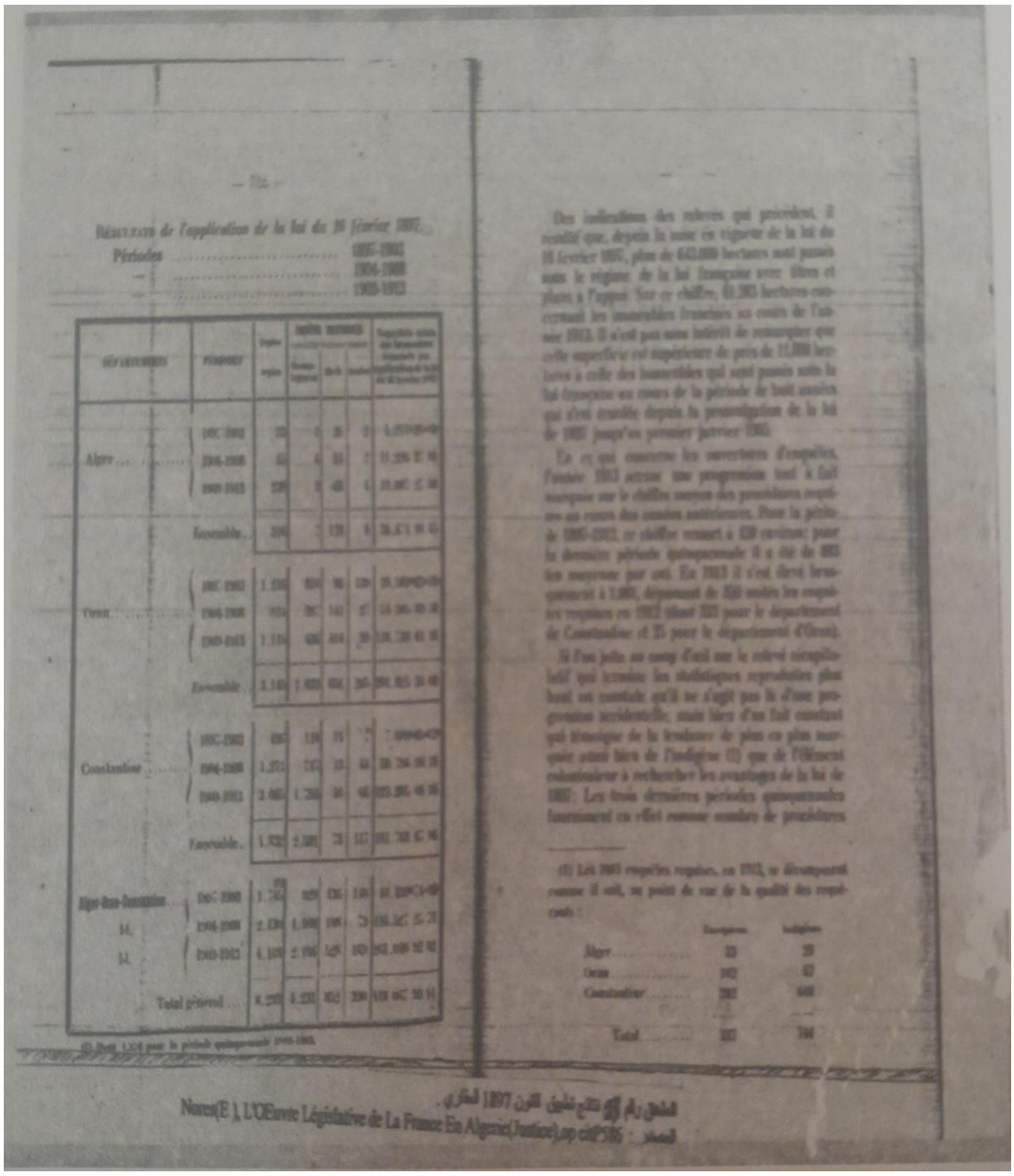

محمد بليل، مرجع السابق، ص445

الملحق رقم 06: خاص بالتشريعات الجزائرية خلال الفترة الإستعمارية

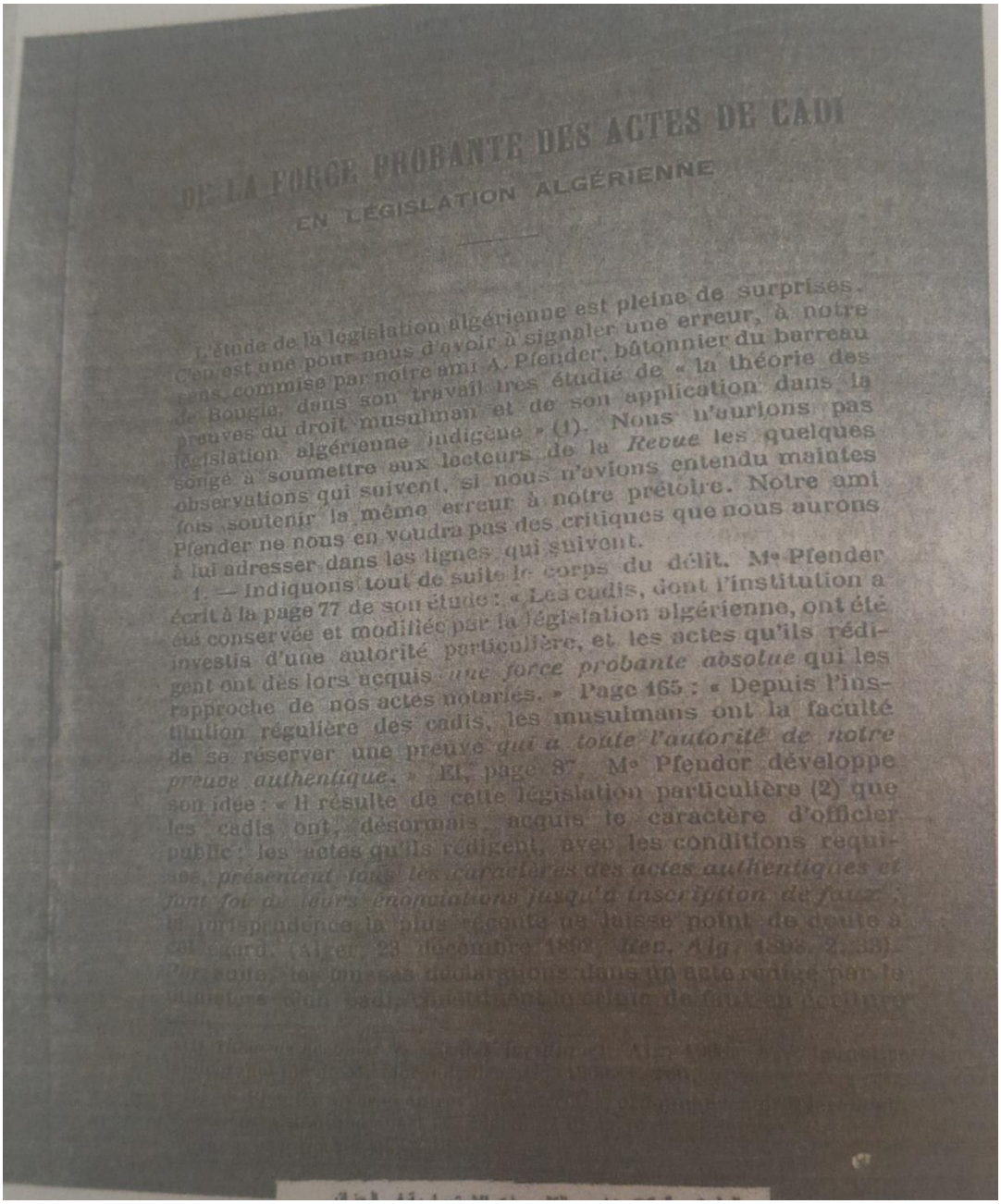

DE LA FORCE PROBANTE DES ACTES DE CADI

EN LÉGISLATION ALGÉRIENNE

L'étude de la législation algérienne est pleine de surprises. C'en est une pour nous d'avoir à signaler une erreur, à notre sens, commise par notre ami A. Pfender, bâtonnier du barreau de Bougie, dans son travail très étudié de « la théorie des preuves du droit musulman et de son application dans la législation algérienne indigène » (1). Nous n'aurions pas songé à soumettre aux lecteurs de la *Revue* les quelques observations qui suivent, si nous n'avions entendu maintes fois soutenir la même erreur à notre prétoire. Notre ami Pfender ne nous en voudra pas des critiques que nous aurons à lui adresser dans les lignes qui suivent.

1. — Indiquons tout de suite le corps du délit. Me Pfender écrit à la page 77 de son étude : « Les cadis, dont l'institution a été conservée et modifiée par la législation algérienne, ont été investis d'une autorité particulière, et les actes qu'ils rédigent ont dès lors acquis *une force probante absolue* qui les rapproche de nos actes notaries. » Page 165 : « Depuis l'institution régulière des cadis, les musulmans ont la faculté de se réserver une preuve *qui a toute l'autorité de notre preuve authentique*. » Et, page 87, Me Pfendor développe son idée : « Il résulte de cette législation particulière (2) que les cadis ont, désormais, acquis le caractère d'officier public : les actes qu'ils rédigent, avec les conditions requises, *présentent tous les caractères des actes authentiques et font foi de leurs énonciations jusqu'à inscription de faux* ; la jurisprudence la plus récente ne laisse point de doute à cet égard. (Alger, 23 décembre 1892, *Rec. Alg.*, 1893, 2, 33). Par suite, les mêmes déclarations dans un acte rédigé par le ministère d'un cadi, constituent un moyen de preuve [illegible]

محمد بليل، مرجع السابق، ص453

الملحق رقم 07: دار الكولون بمعسكر

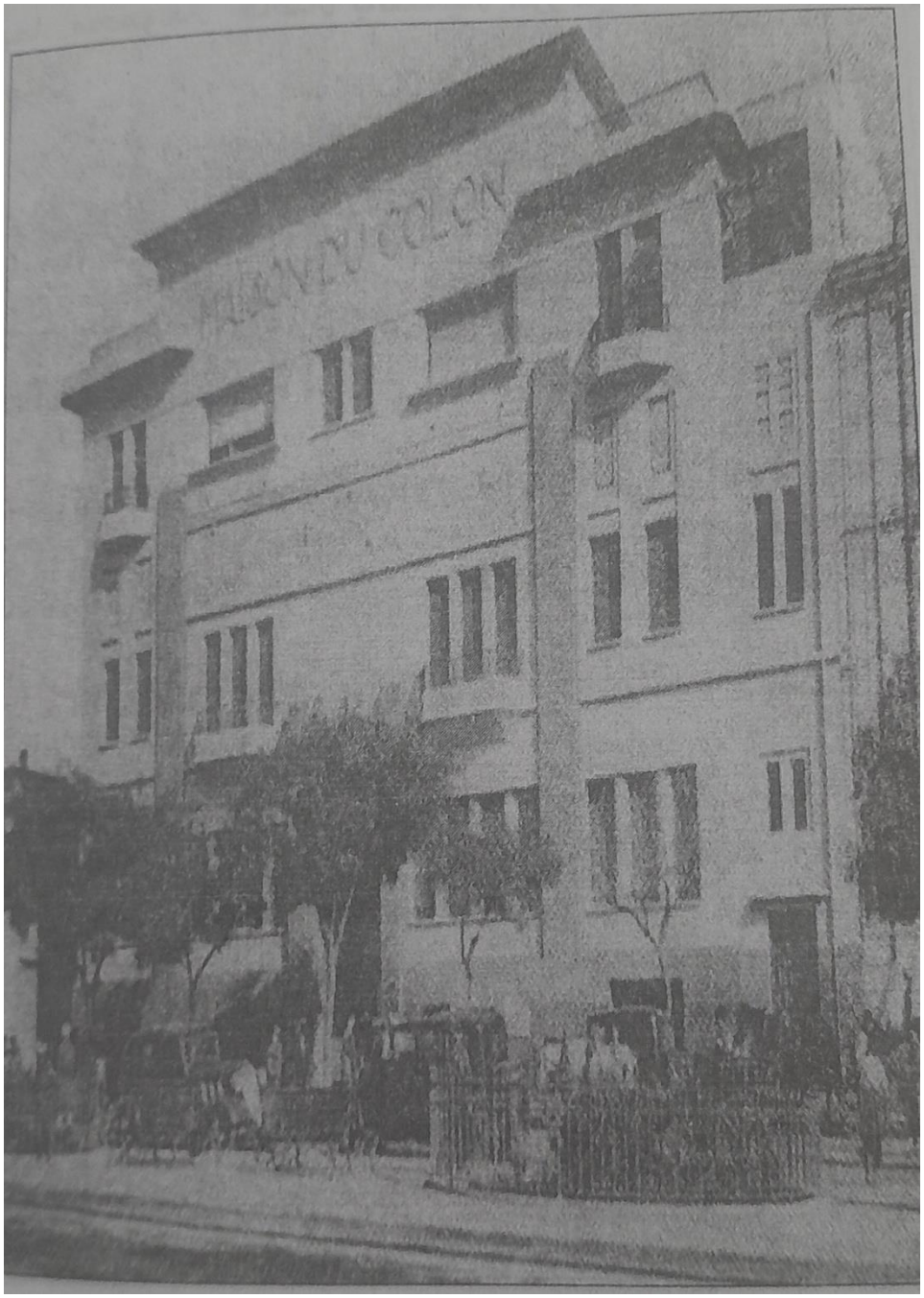

عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2، ص495

الملحق رقم 08: إنشاء قرية استيطانية باستديا (مستغانم)

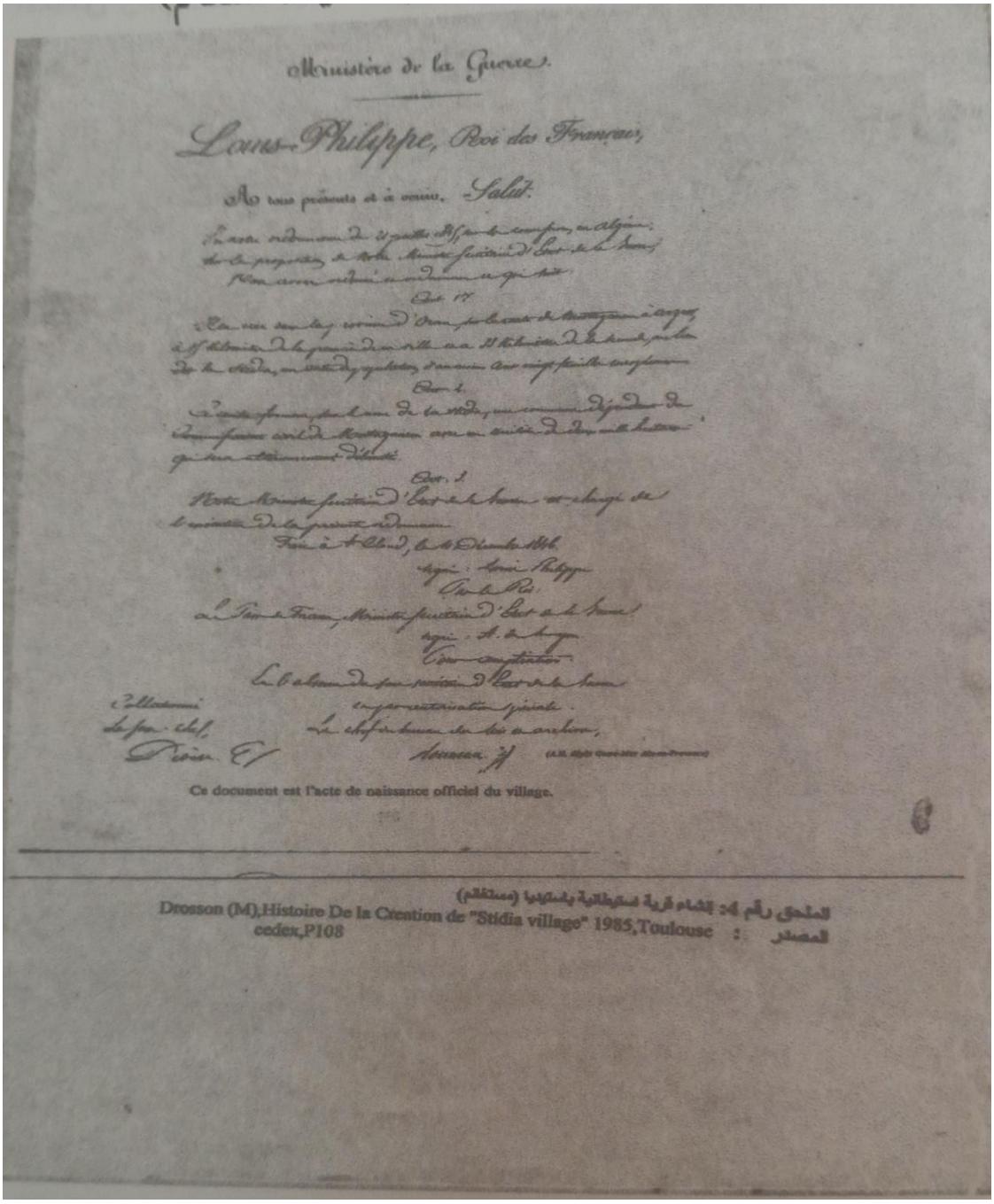

Ce document est l'acte de naissance officiel du village.

الملحق رقم 4: إنشاء قرية استيطانية باستديا (مستغانم)
المصدر : Drosson (M),Histoire De la Crention de "Stidia village" 1985,Toulouse cedex,P108

محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي، ص437

الملحق رقم 09: نتائج التجريد والإبعاد، التعبيرعن القدرة المعيشية الصعبة للفلاحين

جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، ص168

البيبليوغرافية

أولا . المصادر:

أ. المصادر باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، الطبعة الأو لى، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت 1982م.
2. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ترجمة: أ. بكلي، الحاج مسعود، الجزء الأو ل، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
3. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ترجمة: أ. بكلي، الحاج مسعود، الجزء الثاني، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
4. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: محمد حمدأو ي، ابراهيم صحرأو ي، مرا: عياش سلمان، دار الأمة، الجزائر 2013م.
5. ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم: ابراهيم صحرأو ي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2007.
6. جوليان أندري شارل، افريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة الطيب المهدي وأخرون، الدار التونسية الشركة الوطنية الجزائر، 1976.
7. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ب. المصادر باللغة الفرنسية

1-Ageron Charles robert, les Algériens musulmans et la France(1871-1919), tome1, Editions Bouchéne,2005.

2- Ageron Charles robert, les Algériens musulmans et la France(1871-1919), tome2, Editions Bouchéne,2005 .

3-Ageron Charles robert, Histoire de l' Algérie Contemporaine (1830-1962), paris 1 E D : P. U. F . 1964.

4- Ageron Charles robert, Génese de L'Algérie algérienne ,Edif 2000, Editions Bouchene, paris 2005 .

5- Projets de colonisation pour les provinces d' Oran et de Constantine... présentés par MM. Les lieutenants généraux de la (la morcière et Bedeau ...) in Bnf Gallica

6-vagnon M.L, Les céréales et la colonisation en Algérie, in centenaire de L'Algérie Congrès de la colonisation rurale, Alger, 2eme partie,1930

ثانيا . المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

1. الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980م.

2. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، د ط، الجزائر 2007م.

3. بعلي حفناوي، صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين، دار اليازوري العمية لنشر والتوزيع.

4. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، د ط، الجزائر 2006م.

5. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914.

6. بن خليفة عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط2، دار بني مزغنة، الجزائر 2004م.

7. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2008م.

8. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط خ و م، 2008م.

9. بوحوش عمار، التاريخ السياسي لجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأو لى، 1997م.

10. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م.
11. جوليان اندري شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، المجلد الأول، الجزء الأو ل، دار الأمة، الجزائر 2008م.
12. حسين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع، 1968م.
سعد الله ابو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،
13. سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، ج5، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان 1998م.
14. سعد الله ابو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان 1992م.
15. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، دط، دت.
16. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2000.
17. سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، دار الغرب الاسلامي، الجزائر 2001م.
18. صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم الدكتور ابو قاسم سعد الله، المطبعة العربية غرداية.
19. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، ترجمة: قندوز فوزية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر 1954م، 2010م
20. طرشون نادية وأخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر 1954م.
21. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1991م.
22. عباد صالح، المعمرون والسياسة الاستعمارية في الجزائر 1870-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984م.
23. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1962)، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة طباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1983م.

24. عميراو ي أحميدة وأخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو ل نوفمبر 1954، الجزائر 2007م.
25. عيساو ي محمد، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1870)، دار شطايبي لطباعة والنشر والتوزيع.
26. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل تاريخ إلى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)، دار العوم لنشر والتوزيع، عنابة 2005م.
27. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر(1830-1954)، ترجمة: محمد معراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008م.
28. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر 1994م.
29. محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
30. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د ت.
31. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830-1962م)، وزارة الثقافة، الجزائر.

ب. المراجع باللغة الفرنسية:

5- Sari Djilali, la dépossession des fellahs(1830-1962), S. N.E.D, Alger 1975
6- stora Benjamin, histoire de L'Algérie Contemporaine(1830-1988),Casbah Editions, Alger 2004

ثالثا . المقالات والملتقيات

1. أبو ناصر الغامدي:" **الأدب والتاريخ**،" توماس روبير بيجو، 2015م.
2. أحمد إبريهي علي:" نظرية الريع،" أعمال الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي، 2020م.

3.بختاوي خديجة:" قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية " المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 11، جامعة جيلالي، بلعباس 2014م.
4. بلعربي نور الدين:" الاستيطان الأو روبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962"، مجلة العصور، كلية العوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2019م.
5. بن داهة عدة، "عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر"، مجلة الناصرية، مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن مجلة البحوث الاجتماعية والتاريخية، العددان الخامس والسادس، جوان 2014م.
6. داعي محمد، "السلوكات السياسية والإجتماعية للكولون ونظرتهم الجزائرية 1830م-1954م"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، ع خاص، جانفي 2022م.
7. سراجية زهير، "زكاة المشاع في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مقارنة"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج: 07، ع: 01، 15-06-2015م.
8. سعودي مراد، "قراءة في التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على ملكية الجزائريين 1830-1970م"، مجلة تاريخية جزائرية، المجلد 6، العدد 1، المدرسة العليا بوزريعة، الجزائر، 2022م.
9. شيتور جلول:" العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية" ، أعمال الملتقى الوطني الأو ل والثاني حول العقار في الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م.
10. صربينة كردودي، سهام كردودي، نعيمة زعرور، "الخراج والعشور وإمكانية تطبيقهما في وقتنا المعاصر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع: 48، 2017م.
11. عبد الفتاح تقية، "التشريع الإسلامي، خصائصه ومقاصده- دراسة تحيلية-"، مج: 20، ع: 02، 30-11-م2011.
12. عزوز فؤاد، "انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830-1900م"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 16، عدد 03، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، سبتمبر 2020م.

13. فارح رشيد:"المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البيئة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري"، أعمال الملتقى الأو ل والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م.
14. فؤاد عزوز:" التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر حلال فترة الحكم المدني 1870-1900"، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2019.
15. قريدة محمد، "نظام الملكية العقارية المشتركة"، مجلة الشريعة والإقتصاد، مج: 03، ع:05، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة1، 01-06-2014م.
16. المبسوط للسرخسي، 85/ 21، الذخيرة للقرافي، 3/86، الموسوعة الفقهية الكوتية، 19/52.
17. مجلة الاحياء، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مجلد 20، عدد 26، الجزائر سبتمبر 2020م.
18. موسى بن موسى، "أبو القاسم سعد الله وتأريخه للشخصيات العلمية والدينية من خلال مراسلاته مع سعد العمامرة ضمن كتاب علاقتي بالدكتور أبو القاسم سعد الله من خلال المراسلات حول تاريخ أخبار وادي سوف"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 23، العدد01، 2022م.
19. وابل بختة:" الملكية العقارية في الجزائر خلال الامبراطورية الفرنسية الثانية"، جامعة العربي التبسي"مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الاجتماعية تصدر بجامعة قالمة ، المجلد 3العدد رقم 2 سنة 2019 صص 41-56.

رابعا: الجرائد

1 . محمد أرزقي فراد، شارل روبير أجيرون.:"رحيل المؤرخ الذي تحدى الايديولوجية الاستعمارية"، جريدة الشروق اليومي، الجزائر 2008م.
2 - "شارل روبير أجيرون"،نقلا عن جريدة الوسط، يومية سياسية مستقلة، العدد 2192، الجمعة 5 سبتمبر 2008م الموافق ل 4 رمضان 1429هـ.
8. " وفاة المؤرخ شارل روبير أجيرون"، نقلا عن جريدة الخبر اليومي، جريدة الكترونية، سبتمبر 2008م.

ب. باللغة الفرنسية

1-Anonyme « à la mémoire du Charles robert Ageron » in Revue Outre mers, tome 95 N° 360-361 2eme semestre ; 2008

2- Ageron Charles robert, Article Notice version mise en ligne, le 13 fevrier2009, la dernière modification le 23 decembre2021

3-Thomasweider, **«Charles-RobertAgeron »**,lemonde,06 septembre2008.

خامسا .الرسائل الجامعية

1. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2014.

2. روان خليل جبران، المضاربة العقارية وانعكاساتها على أزمة السكن، مذكرة لنيل شهادةا لماستر في تخصص علم الإجتماع الحضري، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

3. شاشوة صبرينة، آليات حماية المال العام في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016.

4. يزيز عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر(1830-1914)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2009.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل تمهيدي: السيرة الذاتية والعلمية لمؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون	
1. نشأته	13
2. أعماله	14
4. أهم مؤلفاته	17
5. وفاته	18
الفصل الأول: تطور التشريعات الفرنسية في المجال العقاري	
المبحث الأول: طبيعة السياسة العقارية	21
1. الاجراءات القانونية الأو لى ضد الأراضي الجزائرية	21
2. انتهاك حرمة الأملاك	23
أ. أملاك البايلك	23
ب. أملاك الأوقاف	26
المبحث الثاني: تطور التشريعات العقارية قبل 1870	30
1. مرسوم 22جويلية1834	30
2. مرسوم1اكتوبر1844	31
3. مرسوم1جويلية1846	33
4. قانون16جوان1851	34
5. قانون سيناتوس كونسيلت1863	36
المبحث الثالث: تطور التشريعات العقارية بعد 1870	39
1. قانون وارني 26جويلية1873	39
2. قانون 1897	42

الفصل الثاني: الفصل الثاني: تطور الملكية العقارية وعلاقتها بالاستيطان من 1870-1914	
المبحث الأول: تطور الاستيطان الأوروبي	47
1. مفهوم الاستيطان	47
2. السياسة الجديدة للمستوطنين الأو روبيين في فترة الحكم المدني	48
3. برنامج المستوطنين بعد إنتفاضة 1871	50
4. تعمير السكان الألزاس واللورين	51
المبحث الثاني: بناء القرى الاستيطانية	53
1. تعمير القرى	53
2. اعتماد نظام ال50مليون لبناء لقرى	54
المبحث الثالث: استغلال التشريعات العقارية لصالح المعمرين	57
أ. نزع الملكية العقارية من الجزائريين ومصادرتها	57
ب.تكريس القوانين العقارية لخدمة المعمرين	58
الفصل الثالث: مظاهر السياسة العقارية الاستعمارية	
المبحث الأول: مظاهر اقتصادية	61
1. فرنسة الأراضي الجزائرية	61
2. دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي	63
3. توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب	64
المبحث الثاني: مظاهر اجتماعية	66
1. الهجرة نحو الخارج	66
2. افقار المجتمع الجزائري	68
3. تفتيت بنية القبائل	70
خاتمة	73
الملاحق	76
الببليوغرافية	86
فهرس الموضوعات	94

الملخص بالعربية والإنجليزية

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر تميز عن باقي الدول الأوروبية المستعمرة، بأنه استعمار استيطاني يتملك الأرض وينتزعها من اصحابها الاصليين ويجعلها سوقا مفتوحا أمام الأوروبيين، وذلك من خلال اصداره مجموعة من القوانين المجحفة التي زعزعت أواصر المجتمع الجزائري.

ولعل أبرز هذه القوانين قانون سينا توس كونسيلت 1863، وقانون وارني 1873 بالإضافة الى قانون 1897، فكان كل قانون مكمل للقانون الذي يليه وكان الهدف والغاية منها واحد وهو خدمة الاستيطان. فنتج عن هذه السياسة العقارية انعكاسات أثرت على المجتمع وكانت بداية للتفكك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار ، استعمار استيطاني، قانون سينا توس كونسيلت، قانون وارني، السياسة العقارية

Abstract :

The French colonialism in Algeria Was distinguished From the rest of the European colonialists countries used as a settler colonialism that owns the land and extracts it from its original owners and makes it an open market for Europeans, through issuing a set of unfair laws that make the Algerians Society in a big dificulties.

The most important of these laws is Senatus council law of 1863, and the Warnier law act of 1873 in addition to the Act of 1897, Each law was Complementary to the law that followerd , and each law had his own impact on the society and the The beginnig Algérien social disintegration .

Key Words: colonialism, settlement, Senatus Consil, Warnier law, land policy.